ردود الفعل إزاء الصراعات الدائرة بين القيادات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في السودان

سليمان بلدو
يوليو **2017**

الملخص التنفيذي

تتزايد احتمالية إفضاء الانقسام السياسي الأخير المتفاقم داخل قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال (يُشار إليها فيما يلي باسم "حركة التحرير" أو "الحركة")،* التي تسيطر علي مناطق محدودة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق (يُشار إليهما فيما يلي باسم "المنطقتين") ، إلى حدوث تغيير في قيادة الحركة. ومن المسائل التي تبعث على القلق البالغ أنّ الانقسام السياسي قد أفضى بالفعل إلى اشتباكات عنيفة ذات طابع قبلي قوي بين وحدات الجناح المسلح للحركة (الجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال) في أجزاء من ولاية النيل الأزرق السودانية التي تسيطر عليها الحركة وفي المخيمات التي تستضيف لاجئين من النيل الأزرق عبر الحدود في ولاية أعالي النيل في جنوب السودان.[1] وقد تفاقمت التوترات القبلية القائمة من قبل بسبب الانقسامات الناشبة بين كبار قادة الحركة. ويعوق العجز القيادي الذي يُشار إليه على أنه يمثّل أحد أسباب الانقسام الحالي وأحد آثاره في الوقت ذاته - آليات الاستجابة للأزمة الداخلية والإنسانية إعاقةً مباشرةً ، هذا بالإضافة الي ان ذلك العجز يزيد منمخاطر اندلاع مزيد من الحروب الأهلية- ، الأمر الذي يخلق فراغًا قياديًا مؤقتًا خطيرًا على الصعيدين الإقليمي والمحلي. ويدفع هذا الفراغ قادة المجتمع الموجودين في المناطق التي تسيطر عليها الحركة في ولاية النيل الأزرق ومخيمات اللاجئين إلى تنفيذ مبادراتهم سعيًا إلى تهدئة الأنصار وطمأنة المجتمعات المجاورة الأخرى.

وفي 7 مارس 2017، استقال عبد العزيز الحلو، نائب رئيس الحركة. وأشار في استقالته -المقدمة إلى مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان- إلى عدم قدرة الحركة على تعديل واعتماد بيان ودستور وإستراتيجية تفاوض قائمة على الأوضاع الراهنة فضلاً عن نقص مبين في الهياكل التنظيمية اللازمة. وقد أشار أيضًا إلى استفحال عدم الثقة في رئيس الحركة مالك عقار والأمين العام ياسر عرمان و اعترف الحلو بمسؤوليته عن الإخفاقات السابقة. ورفض مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان استقالة عبد العزيز الحلو، وأيّد الإصلاحات التي أوصى بها، قام علي ضوء ذلك بعزل الأمين العام ياسر عرمان من منصبه ومن قيادة فريق الحركة المشارك في المفاوضات مع الحكومة السودانية. وبناءً على رفض استقالته، استمر عبد العزيز الحلو بممارسة دوره القيادي بهدوء من خلف الكواليس.

وفي الأسابيع التي أعقبت ذلك، دخلت الحركة في دوامة انحدار تدريجية. وفقد الجانبان الثقة في بعضهما البعض، نظرًا لتحدى كلٍ منهما شرعية الآخر في إصدار البيانات أو العمل نيابةً عن الحركة، وعندما قرر مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان في 7 يونيو إقالة رئيس المجلس مالك عقار -فضلاً عن إقالته قبل ذلك الأمين العام ياسر عرمان وتوليته عبد العزيز الحلو منصب رئيس الحركة الانتقالي - شكك مالك عقار في مدى قانونية هذه العملية وذلكم القرار الذي رفضه باعتباره "انقلابًا" بدافع عرقي.[2] ولم يقبل الحلو العرض الذي قدمه عقار الذي يفيد بتنحي الثلاثة معًا وتكليف أكبر القادة المتبقين مناصبا بإدارة شؤون الحركة لحين عقد مؤتمر الهيئة العليا المعنية باتخاذ القرارات في الحركة، ألا وهو مؤتمر التحرير الوطني

* الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال هي حركة معارضة مسلحة رئيسية في السودان تشكل جزءًا من تحالف المعارضة السودانية المسلحة الأوسع نطاقًا.

للحركة. ولكن بدلاً من ذلك، صرح الحلو بأنه سيقوم بتشكيل مجلس قيادة انتقالي يتخذ الإعدادات اللازمة لعقد المؤتمر الوطني للحركة، واتسعت رقعة الانقسام في القيادة نظرًا لتجاهل كل مجموعة من القادة المجموعة الأخرى واستمرارها في إصدار البيانات والقرارات.

ومع تفاقم الصراع بين الجانبين، باتت بوادر تفحل الانقسامات أكثر وضوحًا على صعيد المجتمع المحلي، واتسمت بعض الانقسامات بالعنف في شهري مايو ويونيو، كما أصبح الدعم القاعدي لقائد واحد على الأقل يعاني مزيدًا من الانقسام.

وفضلاً عن تأجيج التوترات القبلية داخل الجيش وبين الهيئات المؤسسية بها، فإن لأزمة قيادات الحركة العديد من الآثار السلبية الأخرى، بما في ذلك المخاطر المتمثلة فيما يلي:

- زيادة تقويض عملية السلام المزدوجة التي يشوبها الجمود بالفعل مع الحكومة السودانية، التي يقودها الفريق رفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي (AUHIP) ويرأس هذا الفريق رئيس جنوب أفريقيا السابق تابو إيمبيكي.
- صرف انتباه الحركة بعيدًا عن الأزمات الإنسانية الخطيرة في بعض المناطق الخاضعة لسيطرتها،[3] وقد أثبتت القيادة التي عرقلتها نزاعاتها الخاصة أنها غير قادرة على التفاوض بشأن إيصال الإمدادات الطبية والإنسانية ذات الحاجة الماسة إلى المحتاجين.
- تقويض وحدة المعارضة بشأن مواصلة عملية السلام الدائم والعادل والتحول الديمقراطي الحقيقي في السودان، وفي الواقع، فإن مأزق الحركة يشكل خطرًا يسهم في تبديد ثقة الشعب في تحالف "نداء السودان" المكون من جماعات وحركات معارضة سياسية ومسلحة، التي تضطلع فيها الحركة بدور بارز حيث يُعزى إلى المشاركين بدرجة كبيرة الفضل في دمج التحالف معًا، وهذا يشكك في قدرة "نداء السودان" على الصمود في وجه النظام وإنجاز مهمته في توجيه الدولة صوب عملية سلام عادل ودائم وتحول ديمقراطي.
- تقويض الحركة ذاتها واضعاف ولدور الذي تؤديه في الدفاع عن الفئات المحرومة في المناطق المهمشة وفي جميع أرجاء السودان.

هذا ويُحتمل أن تتصاعد التوترات القبلية التي نشبت في ولاية النيل الأزرق وفي مخيمات اللاجئين في جنوب السودان لتخرج عن سيطرة الحركة برمتها إذا لم يتم احتواء هذه التوترات بصورة مسؤولة، وفيما يتعلق بجميع هذه المخاطر، يتحتم على طرفي النزاع السياسي وحلفائهما في المعارضة السياسية السودانية والمجتمع الدولي تكريس اهتمام وموارد عاجلة أكثر مما خُصِص حتى الآن للتخفيف من حدة هذه الأزمة.

ويتعين على الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات التأثير على المنطقة الضغط على كلا الطرفين لبذل أقصى ما في وسعهما لمواجهة المخاطر المترتبة على النزاع القائم بينهما. ولسوء الحظ، فإن العديد من جهود الوساطة التي بذلها حلفاء نداء السودان معالحركة وبعض الشخصيات البارزة ومجموعات من المجتمع المدني وأعضائها في قطاع الشمال قد أخفقت في ردم هوة الخلافات بين الطرفين في النزاع. ولم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن الآليات المشتركة الرامية إلى التحضير لعقد دورة استثنائية للمؤتمر الوطني التابع للحركة الذي يعترف كل طرف من الطرفين على حدة بأن انعقاده ضروري لحل المسائل الدستورية والتنظيمية والإستراتيجية التي أبرزها عبد العزيز الحلو في خطاب استقالته. وبدلاً من ذلك، فقد شرع كل جانب في التحضير للمؤتمر بشكل مستقل عن بعضهما البعض على النحو المبين أعلاه.

ومن جانبها، وجدت الحكومة السودانية في شلل الحركة ذريعة لمواصلة فرض الحصار الإنساني الذي واصلت فرضه على المناطق التي تسيطر عليها الحركة منذ استئناف النزاع المسلح في عام 2011. وقد طلبت الحكومة السودانية طائرات حربية ومدرعات من مورديها المعتادين للأسلحة وأشرفت على تخريج آلاف المقاتلين الجدد لقواتها شبه العسكرية، وهي قوات الدعم السريع سيئة السمعة. وقد أصبحت قوات الدعم السريع الآن جزءًا من الجيش الوطني السوداني، وقد يكون ذلك استعدادًا لاستئناف القتال مع الحركة بعد وقف الأعمال القتالية أحادية الجانب، الذي التزم به كلًا الجانبين إلى حد كبير، تدفع كلاً منهما أسبابه الخاصة.

وستؤدي أزمة القيادة المفتوحة داخل الحركة إلى إطالة أمد معاناة سكان ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان الذين وضعوا ثقتهم في الحركة لقيادة كفاحهم المستمر منذ عقود من أجل وضع حد للتهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عانوه على أيدي الحكومة السودانية. ومن شأن أزمة القيادة هذه أن تشكل عقبة رئيسية في سبيل تحقيق السلام والازدهار العادلين اللذين طالما سعى شعب هاتين المنطقتين لتحقيقهما ولم يتحقق حتى الآن.

ما يُنذِر بالسوء أن الصراعات بين قيادة الحركة قد استحالت مواجهات دامية بين مؤيدي الرئيس مالك عقار ومعارضيه في أجزاء من المناطق التي تسيطر عليها الحركة في النيل الأزرق وفي مخيمات اللاجئين المنتشرة عبر الحدود في جنوب السودان بدءًا من ولاية النيل الأزرق. وقد لقي عشرات الأشخاص مصرعهم في هذه الاشتباكات.[4] ومن الأمور الأخرى التي تبعث على القلق التقارير التي تفيد بوقوع حوادث ترهيب في جبال النوبة، التي تمثل قاعدة دعم عبد العزيز الحلو، على يد أولئك الذين يدعمونه ضد من يدعمون عرمان وعقار. وقد غادر بعض أعضاء الحركة المنطقة في وقت لاحق من حراء ذلك. وقد يؤدي التعثر الممتد لفترات طويلة الذي تشهده قيادة الحركة إلى تفاقم الوضع بخروجه عن سيطرة القادة، مما يزيد من معاناة السكان الذين كان ينبغي أن تقدم لهم الحركة الدعم والحماية.

وعلى الرغم من أن الوسطاء الإقليميين وداعميهم الدوليين في وضع لا يتيح لهم التوسط في الخلافات الداخلية في إطار طرف واحد في المفاوضات، إلا أنه يتعين عليهم الإعراب عن مخاوفهم بشأن المخاطر المرتبطة بهذه الانشقاقات إلى القادة المعنيين وإقناعهم بضرورة تفادي وقوع الأسوأ. ويجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أن تشارك بصورة بناءة، وألا تبقى على هامش هذا النزاع و ان تتجنب الوقوف في صف طرف دون الآخر. وينبغي لهذه الجهات أيضًا أن تشجع بفعالية طرفي الحركة على الاتّفاق على معالجة الوضع الإنساني المتردي في جنوب كردفان والنيل الأزرق وتخفيف المخاطرة الحقيقية الناجمة عن تصاعد النزاعات العرقية الناجمة عن خلافاتهما من خلال ترتيبات بناءة وتعاونية.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن التوصل إلى حلول دائمة للصراع في المنطقتين دون موافقة الحكومة السودانية على إنهاء التهميش الاقتصادي والسياسي التاريخي للمناطق المهمشة بالسودان ومعاملة جميع مواطنيها على قدم المساواة. وتقل فرصة المعارضة التي تنهكها الانقسامات الداخلية في الضغط من أجل الحصول على تنازلات كبيرة من النظام الاستبدادي للرئيس عمر البشير.

نظرة عامة

أدت الانقسامات الواضحة على نحو متزايد بين كبار قادة الحركة الي شق صف الحركة التي كانت خلال السنوات الأخيرة بمثابة محور قوي لتحالف المعارضة المسلحة السودانية في المجال العسكري والسياسي في إطار من التماسك والتأهب والرهبة. وقد كانت الحركة أيضًا ركيزة أساسية لمباحثات السلام مع الحكومة السودانية. وقد لاقت الحركة -التي لعبت دورًا محوريًا لسنوات في التنظيم والتفاوض تحقيقًا لمصالح المعارضة مع الحكومة السودانية- انتقادات شتى باعتبار انها قد قدمت تنازلات أكثر مما ينبغي او غير كافية في هذه المفاوضات. وأي تشرذم داخل الحركة يمكن أن يصل صداه إلى حركة المعارضة السودانية المسلحة الأوسع نطاقًا برمتها، وقد يؤثر بشدة على الجهود المنظمة التي تبذلها العديد من الجماعات المعارضة للحكومة السودانية التي تضافرت لتنسيق جهودها، إن لم يقوضها.

يُذكر أنّ رئيس جنوب أفريقيا السابق تابو إيمبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ، قد اجتمع في 24 أبريل 2017 في أديس أبابا بإثيوبيا مع وفد من الحركة تألف من الرئيس مالك عقار والأمين العام ياسر عرمان مع كبار مساعديهما.

وقد تغيب بشكل واضح عبد العزيز الحلو، نائب رئيس الحركة، وقائد شعب جبال النوبة في جنوب كردفان لفترة طويلة، عن هذا اللقاء وغيره من اللقاءات. وقد وضعت استقالة عبد العزيز الحلو من منصبه القيادي في أوائل مارس عملية السلام السودانية المتوقفة أصلًا، والتي قادها فريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على مسار محفوف بالمخاطر.

وفي شهر مارس، صدر قرار عن اجتماع مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان، وهو هيئة إقليمية تابعة لمؤسسات الحركة، بإبعاد الأمين العام ياسر عرمان عن ملف المفاوضات نيابةً عن الحركة مع الحكومة السودانية. وقد كان من الملاحظ والمثير للجدل أن تصدر هيئة إقليمية قرارًا بشأن أدوار القيادة الوطنية الأوسع نطاقًا. وبعد ذلك، أقال مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان أيضًا الرئيس مالك عقار، وعين عبد العزيز الحلو رئيسًا للحركة خلفًا له في يونيو، وأصدر قرارًا بمنع كلٍ من عقار وعرمان من العودة إلى الأقاليم التي تسيطر عليها الحركة في المنطقتين.

وفي ظل إنكار واضح للمؤشرات المنذرة بالخطر و بعكس ذلك، سعى الرئيس والأمين العام في بداية الأزمة إلى طمأنة الوسطاء الدوليين وأنصارهم المحليين -وسط تلك المجتمعات الموجودة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق- وغيرهم في جميع أنحاء السودان - بأنّ النزاع يمكن معالجته في إطار أسرة الحركة. وعلى الرغم من هذه الجهود، إلاّ أنّ الحركة قد واصلت انجرافها إلى أزمة مفتوحة. وتواجه الحركة خطر الانقسام إذا لم تعالج القضايا التأسيسية والتنظيمية والإستراتيجية الملحّة التي أثارها الحلو من خلال إجراء إصلاحات جذرية.

جدير بالذكر أنّ حدوث شلل سياسي أو انقسام رسمي للحركة -في أسوأ الظروف- من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تعقيد الوضع السياسي والأمني الذي يبدو مستعصيًا على الحل في السودان. ومن شأن الانقسامات القائمة في الحركة أن تؤدي إلى تفاقم الانقسامات والنزاعات الداخلية بين الفصائل المتناحرة بما يؤثر على ركائز حركة "نداء السودان" المعارضة بأسرها. ويشهد هذا التحالف اضطرابًا مستمرا جرّاء المصادمات العامة بين أعضائه وهو الذي انطلق في ديسمبر من عام 2014 حاملاً آمالاً عريضة في توحيد صف المعارضة- متألفًا من أحزاب سياسية وجماعات مجتمع مدني تطمح إلى التغيير الديمقراطي وحركات مسلحة

تسعى هي الأخرى إلى التحول الديمقراطي في نظام الحكم، تكون فيه الحركة إحدى الجهات الفاعلة الأساسية. [5]

هذا وقد عبر كثير من المعلقين عن آمالهم في أن تتغلب حركة التحرير على انقساماتها الداخلية، وأن تُبدي إجراء إصلاحات جذرية إن أمكنها أن تصبح أكثر شمولية وتمثيلاً. ومع ذلك، بينما بدت الأزمة في إحدى مراحلها متوجهةً صوب انقسام رسمي للحركة، إلا أنه يبدو أثناء كتابة هذا التقرير أنّ فصيل الحلو قد هيمن على الوضع وفرض تغييرًا فعليًا في القيادة.

وبينما كانت تكشف هذه الأزمة عن وجهها، بدا الجانبان غافلين عن الحالة الإنسانية المتفاقمة التي أثرت على آلاف الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. وبسبب انقساماتهم فشلوا في معالجة مسألة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضررًا من نقص الأغذية.

وقد برزت هذه الانقسامات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال فور عقد الحكومة السودانية وحزب المؤتمر الوطني الحاكم حوارًا وطنياً منظم تنظيمًا جيدًا ويهدف إلى تعزيز الوضع الراهن من سيطرتهما الكاملة بدلاً من إرساء أسس الحوكمة الأصيلة والإصلاحات الأمنية الضرورية إذا ما أريد حل الأزمات السياسية المزمنة والحروب الأهلية في السودان. وأدى إطلاق "حكومة الوفاق الوطني" التي طال انتظارها في منتصف مايو 2017 إلى إكمال العملية، على الرغم من أن العديد من السودانيين يعتقدون أن تلك العملية ليست شرعية. إن سياسة النظام المتمثلة في وضع اللمسات الأخيرة على الحوار الوطني قبل إشراك جميع أصحاب المصلحة بصورة هادفة، قد تؤدي إلى تعطيل عملية التفاوض التي سعى فريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى إلى تحقيقها. وفي الواقع، إن خارطة الطريق المؤدية إلى تحقيق حوار وطني أكثر شمولاً هي ما تمثل نقطة الترسيخ لوساطة الاتحاد الأفريقي، وتوفر خارطة الطريق هذه الأساس لدعم المجتمع الدولي لعملية السلام. وفي الوقت الذي ، تظاهرت فيه الحكومة السودانية بالموافقة على هذه العملية سعت الي تعزيز سيطرتها وفرض شروطها التي تنشدها على جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أصحاب الوساطة. إن فشل فريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى في مطلع عام 2016 في طلبه من الحكومة السودانية الوفاء بالالتزامات التي وقعت عليها خلال المفاوضات مع الجهات المعنية لتحالف نداء السودان، أعطى الانطباع بأن الوساطة قد أذعنت لأجندة الحكومة السودانية.[6]

ومع وجود هذه الاضطرابات بين الجهات الفاعلة السودانية، يبدو أن عملية الوساطة ذات المسارين التي تتسم ببطء حركتها لإنهاء الصراعات في المنطقتين من جهة، والصراع الدائر في دارفور من جهة أخرى تفقد ما لديها من طاقة ضئيلة تمكنت من الاحتفاظ بها بعد خوض 14 جولة من المحادثات التي أجريت منذ إطلاقها في عام 2012 ويضاف إلى ذلك أن النتائج لا تساوي حجم الجهود المبذولة. وقد تؤدي التوترات المتزايدة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال إلى إخراج العملية عن مسارها بشكل دائم.

معلومات أساسية بشأن انقسامات الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال

تنبع انقسامات الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، المفصلة بشكل أكبر فيما يلي من شعور جماعات معينة بإحساس عميق بالتهميش فضلًا عن التظلمات التي لم تحل بعد بشأن أوجه القصور في التمثيل والمشاركة في آليات صنع القرار الداخلية والخارجية للحركة. وتعزى هذه التظلمات وفقدان الثقة جزئيًا إلى

التطور غير الكامل وعدم كفاية أداء المؤسسات الشاملة التي صممت للاستجابة لهذه التوقعات بشأن المشاركة والتمثيل، وتعتبر في بعض الحالات مؤسسات أقل مصداقية وفعالية من المؤسسات المحلية. وقد كانت هناك أعمال مراقبة لصيقة ومناقشات محتدمة بشأن مدى كون الانقسامات داخل قيادات الحركة ذات طبيعة شخصية أو مرتبطة بالعلاقات مع الآخرين. ومع ذلك بدا تأثير هذه الانقسامات واحدًا: حيث كان المدنيون في المناطق المتضررة هم الأكثر معاناة، ومن ناحية اخري تهدد هذه الانقسامات فرص إنهاء الصراعات على الصعيدين المحلي والوطني.

وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال تمثل القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها الجنوب والتي أسسها جون قرنق في عام 1983. وخلال الحرب الأهلية التي دامت 23 سنة بين عامي 1983 و 2005، عانت مناطقتا جنوب كردفان والنيل الأزرق بشدة من التهميش السياسي والاقتصادي حيث كانت هاتان المنطقتان من المناطق التي تحظى فيهما الحركة بتأييد كبير. وقد هُمشت هذه المناطق عندما كان السودان موحدًا، وبعد انفصال جنوب السودان أيضًا. كانت أيديولوجية جون قرنق المتمثلة في مفهوم "السودان الجديد" تستند على أساس استيعاب تنوع البلاد في سودان علماني وديمقراطي وموحد يقوم على حقوق المواطنة المتساوية. ولم تستقطب هذه الرؤية الأشخاص المهمشين والمحرومين من حقوقهم الموجودين في المناطق الحدودية السودانية وحسب، بل والكثير من السودانيين في المناطق الحضرية، مما خلق دائرة مناصرين كبيرة للحركة الشعبية لتحرير السودان، والمسماة لاحقًا بالحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، والتي تجاوزت الانقسامات الإقليمية والعرقية الناجمة عن الحرب الأهلية.

وقد دفعت الانقسامات الداخلية الشديدة التي تشهدها الحركةالعديد من كبار كتاب الرأي السودانيين إلى القول بأن أيديولوجية "السودان الجديد" قد ولت إلى غير رجعة، أو من المحتمل تعرضها إلى تراجع شديد، بذات القدر الذي أدت فيه ثلاثة عقود من الحكم الفاسد الي القضاء على أيديولوجية السودان الأخرى المهيمنة، الحركة الإسلامية السودانية.[7] وقد دفعت هذه الحجج ياسر عرمان إلى الرد بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ما زالت حية ومزدهرة. وقد وعد بإحيائها من خلال تدشين حركة وطنية.[8] وفي الوقت نفسه، استخدمت الحكومة السودانية حجة زوال أيديولوجية "السودان الجديد" للإصرار على أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال لم تعد ذات جدوي بعد الآن.[9] وهذا أمر متوقع، حيث إن أيديولوجية "السودان الجديد" تمثل تحديًا حقيقيًا منافسًا للمشروع الوطني الشامل للحركة الإسلامية السودانية التي تسعى إلى توحيد السودان تحت هوية إسلامية وعربية من خلال برنامج أطلقت عليه اسم "المشروع الحضاري".

بداية مربع النص

الهياكل الإدارية للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال

كان الهدف من وراء تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال هو أن تؤدي الدور المنوط بالحركات الوطنية والذي يتجاوز الانقسامات ويمثل دوائر عريضة في مناطق عديدة. لذا وضعت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال مجموعة من مؤسسات الحوكمة (هيئات، مبادئ، قواعد، وظائف، سياسات للإقرار) تغطي الحركة على المستوى القومي . ولدى الحركة أيضًا مؤسسات إقليمية أصغر،في جنوب كردفان والنيل الأزرق، على غرار المؤسسات الأوسع نطاقًا والأكثر امتدادًا. وقد أعيق التطوير والتوظيف الكامل لهذه المؤسسات (المفصلة أدناه) لعدة سنوات نتيجة للصراع المسلح الجاري وفشل القادة في إعطاء الأولوية

لتحقيق الديمقراطية في الحركة، كما أن الانقسامات السياسية العميقة بين القادة رفيعي المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال قد زاد من تكسبح هذه المؤسسات.

يشير دستور الحركة لعام ٢٠١٣ إلى أن المؤتمر القومي هو الكيان السياسي والتنظيمي والتشريعي الأعلى فيها. وفي المقابل كُلف مجلس التحرير بممارسة كامل صلاحيات مؤتمر الحركة القومي في الفترات الفاصلة بين اجتماعاته، وتتضمن تلك الصلاحيات الإشراف على أداء مجلس قيادة الحركة وهياكلها الأخرى، فضلًا عن اعتماد موازنة الحركة السنوية، ومساءلة أعضائها. ولم يُوظَّف مجلس التحرير توظيفًا كاملًا بسبب سفر أعضائه أو انشقاقهم أو افتقارهم إلى القدرات اللازمة أو موتهم فضلًا عما تبع ذلك من استئناف الحرب في المنطقتين في عام 2011.

كُلِّف مجلس القيادة التابع للحركة بتنفيذ سياسات الحركة وبرامجها وأنشطتها وفقًا للأهداف والرؤية التي أعلنتها الحركة والواردة في دستورها. ويشرف مجلس القيادة على الأداء التنفيذي والسياسي والتنظيمي للحركة ويتولى أيضًا مهمة تحديد التحالفات السياسية وضم الحركة إلى تلك التحالفات فضلًا عن تمثيلها في الإجراءات السياسية والمفاوضات التي تجرى مع الأطراف الأخرى، بما في ذلك تلك الإجراءات والمفاوضات المتعلقة بعملية السلام.

إن إحدى المهام الرئيسة لمجلس القيادة هي إعادة تنظيم الحركة وتوحيد فروعها في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان مع الفروع الموجودة في ولايات السودان الأخرى. ومع ذلك، أفاد عضو بارز في الحركة بأن مجلس القيادة لم يجتمع سوى مرة واحدة فقط في السنوات الخمس الماضية.

هذا ولم يُجهز مجلس التحرير رفيع المستوى تجهيزًا كاملًا، ولم يجتمع مجلس القيادة العادي مؤخرًا، مما أدى إلى حدوث انقسام في الهيكل القيادي للحركة، وهيئتها السياسية والتنظيمية والتشريعية العليا، فضلًا عن فروعها المتنوعة واسعة الانتشار.

يقضي دستور الحركة بمحاكاة تلك الهيئات على المستوى الإقليمي من خلال تشكيل مؤتمر عام (هيئة تشريعية)، ومجلس تحرير إقليمي ومجلس قيادة لكل منطقة. كما يطالب دستور الحركة هذه الهيئات الإقليمية بتولي تكليفات الجهات الوطنية حسبما يلائم المستوى الإقليمي. وتفيد التقارير بأن مجالس التحرير الإقليمية الحالية للنيل الأزرق وجنوب كردفان قد عينوا هيئات مكلفة بإدارة شؤون كل منطقة. ولم تُشكل قط مجالس إقليمية مماثلة في بقية أقاليم السودان.[10]

وقد أدى انقسام القادة ومشكلات القدرات المؤسسية على الصعيدين القومي والإقليمي إلى اتساع الفجوة بين القرارات المتخذة من الحركة على المستوى الوطني وتلك المتخذة على المستوى الإقليمي وذلك بالإضافة إلى تشويه مصداقية القيادة الوطنية. وقد أدت هذه الفجوة الآخذة في الاتساع إلى زيادة الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي وتحسين التمثيل الذي تراه كثير من العضوية عنصرًا حيويًا في سلامة الحركة وبقائها.

مربع نهاية النص

نشبت الأزمة الحالية في الحركة أمام الجميع عندما قدّم عبد العزيز الحلو استقالته بتاريخ 7 مارس 2017 إلى مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان، بدلًا من تقديمها إلى مجلس القيادة العام للحركة الشعبية لتحرير السودان -لشمال، مؤكدًا من خلال ذلك الموقف انعدام شرعية ذلك الأخير من وجهة نظره.

وفي الأساس، أشار عبد العزيز الحلو بأصابع اللوم إلى كل من رئيس الحركة مالك عقار والأمين العام ياسر عرمان لفشلهما في الإشراف على اعتماد بيان رسمي للحركة وإقناعهما مجلس القيادة في اجتماع عام عقد في عام 2013 إ باقرار دستور للحركة في ظل غياب مبادئ التوجيه الأيديولوجي التي كان سينص عليها ذلك البيان. كما اتهم عبد العزيز الحلو كلًا من ياسر عرمان ومالك عقار بالتقاعس عن تطوير الهياكل المؤسسية للحركة الشعبية لتحرير السودان -لشمال بعد استقلال جنوب السودان في عام 2011. ووفقًا لما ارتآه عبد العزيز الحلو، فإن ياسر عرمان ومالك عقار أساءا إدارة عملية التفاوض مع الحكومة السودانية من خلال إضعاف مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال.[11]

وأعرب عبد العزيز الحلو في استقالته عن سأمه من نكوص الحكومة السودانية عن الوفاء بالتزاماتها في اتفاقية سلام واحدة تلو أخرى. وأوصى بأن يدافع مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان عن تقرير المصير باعتباره حقًا أصيلًا لشعب النوبة في أي مفاوضات مستقبلية - على أن لا يكون ذلك سوى ملاذًا أخيرًا إذا لم تعترف الحكومة السودانية بحقوق المهمشين وتحترمها لتحقيق المساواة في المواطنة في السودان، والعدالة في توزيع الثروة الوطنية والتمثيل السياسي. ثمة صمام أمان آخر متمثل في قول عبد العزيز الحلو أيضًا بأنه ينبغي على الحركة أن تصر على إبقاء جيشها لمدة 20 عامًا بعد أي اتفاق، حتى يتأكد شعب النوبة من امتثال الخرطوم لتطبيق الشروط الكاملة لأي اتفاق سلام جديد.

وأوضح عبد العزيز الحلو في مقابلة لاحقة أن دعوته إلى تقرير المصير تعني كما قال: "إن الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال تدعو إلى الوحدة عن طواعية أو عن طريق الاختيار باعتباره مبدأ من المبادئ. وفي هذا السياق، فإن المطالبة بتقرير المصير هو حكم مشروط، سواء من أجل [تحقيق] سودان جديد موحد يتميز بالطابع العلماني والديمقراطية أو دون. ذلك خيار تقرير المصير. ولكن أولئك المتحيزون قد جردوا الحكم من شروطه، ليهاجموه خارج السياق... وللأسف إنهم كثر. حتى أن البعض منهم له علاقة بمشروع السودان الجديد".[12]

تحمل عبد العزيز الحلو بصفته عضوًا في قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال نصيبًا متساويا من المسؤولية [مع مالك عقار و ياسر عرمان] عن أوجه القصور التنظيمي الجسيم وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجية التفاوض الخاصة بالحركة. ومن المرجح أن يكون هذا الأمر الواقع سببًا جزئيًا في استقالته.

دفعت استقالة عبد العزيز الحلو المقدمة غيابيًا إلى عقد مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان اجتماعًا طارئًا استمر نحو ثلاثة أسابيع (6 إلى 25 مارس). وقد صادق مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان في بيانه النهائي على حجج عبدالعزيز الحلو ورفض استقالته. وسحب مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان ثقته من الأمين العام ياسر عرمان وأقاله من قيادة فريق المفاوضات في الحركة، بالإضافة إلى أنه طالب أيضًا بحق تقرير المصير لمنطقة جبال النوبة وهو الحق الذي دعا إليه عبدالعزيز الحلو.[13]

دعا مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان إلى عقد جلسة طارئة للمؤتمر القومي للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال في غضون شهرين من أجل اعتماد بيان رسمي ودستور جديدين وانتخاب مجلس تحرير وطني جديد. وأشار عبدالعزيز الحلو إلى أن الدافع لاستقالته يكمن في غياب الوثائق الإطارية والهيئات الإدارية أو عدم كفايتها، فضلًا عن عدم ثقته بمالك عقار وياسر عرمان، على أنها الدافع لاستقالته. ويبدو أن مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان قد انحاز تمامًا لجانب عبدالعزيز الحلو.

وبحلول منتصف مارس، أكد رئيس الحركة مالك عقار لوسائل الإعلام أن نائبه قد استقال بالفعل.[14] وفي 25 مارس، وصل ياسر عرمان ومالك عقار إلى كاودا، التي تعتبر عاصمة "المناطق المحررة" في منطقة جبال النوبة، برفقة أعضاء آخرين في مجلس القيادة الوطني المطعون فيه التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. واجتمعوا مع رئيس أركان الجيش الشعبي التابع للحركة جقود مكوار، وغيره من كبار الضباط، والحكام المعينين من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

أصدر القادة بيانًا تفصيليًا في 3 أبريل يوثق نتائج اجتماعاتهم. وأكد البيان أن مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان هو هيئة إقليمية معينة ومكلفة بمناقشة شؤون المنطقة فقط وليس القضايا الوطنية، واعتبر قرارات المجلس-بما في ذلك إقالة الأمين العام ياسر عرمان-باطلة ولاغية. ومن المفارقات، أنه على الرغم من أن مجلس القيادة قد طعن في شرعية مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان، اتفق ذلك المجلس مع القرار المحوري الرئيسي لمجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان: ويقضي هذا القرار بتأجيل حل المشكلات التنظيمية والاستراتيجية التي أثارتها استقالة عبدالعزيز الحلو إلى موعد المؤتمر القومي الطارئ المقرر انعقاده في غضون بضعة أشهر.[15]

على الرغم من هذا الاتجاه الأولي المتخذ في حل المشكلات من خلال الحوار وتوافق الآراء، إلا أن الفصيلين سرعان ما نكص كل منهما على عقبيه، حيث أصر مالك عقار وياسر عرمان على أنهما القائدان الشرعيان، وينبغي اعتبار القرارات التي يتخذانها هي فقط قرارات الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. وعلى هذا الأساس، أعلن المجلس القيادي في بيانه الصادر في 3 أبريل أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ستشن حرب جديدة في دارفور.[16] وسخر عبد العزيز الحلو في وقت لاحق من هذه الدعوة لحمل السلاح واعتبرها دليل على اِضْطِراب المجموعة، قائلا: "هذه دعاية في غير محلها لأن إشعال الحروب لا يتم من خلال البيانات الصحفية".[17]

أحداث متلاحقة تنذر بالسوء

أثارت هذه التطورات مجتمعة مخاوفًا من وجود الحركة على شفا أزمة علنية. ومع ذلك، من الممكن أن تمثل أي أزمة فرصة أمام الحركة تمكنها من التصدي لمواطن الضعف ونقاط الضعف الهيكلي لمتابعة إحياء الحركة وتجديدها. وتشير عدة مؤشرات إلى أن التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة القيادة الداخلية ما زال أمرًا ممكنًا، وذلك على النقيض مما حدث للحركة الشعبية لتحرير السودان الشقيقة في جنوب السودان، عندما طعن نائب الرئيس السابق رياك مشار في شرعية الرئيس سالفا كير.

أولًا، استقال عبدالعزيز الحلو بدلًا من اللجوء إلى العنف بعد أن ذكر خلافاته مع أعضاء القيادة الآخرين في استقالته المقدمة إلى هيئة القيادة الجماعية. بيد أن خيارات عبدالعزيز الحلو قد تكون محدودة نظرًا إلى أنه لم يعد عضواً فعالاً في الجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (الجيش الشعبي لتحرير

السودان - شمال)، ولأنه كان يقيم خارج المناطق التابعة للحركة في السودان بعد أن ترك منصب رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان - في عام 2015. ثانيًا، بالرغم من أن عبدالعزيز الحلو كان ينوي أن تظل استقالته أمرًا سريًا، فقد أدى تسربها إلى وسائل الإعلام توسيع دائرة الجدل، مما أجبر أعضاء آخرين من القيادة على الإعلان على الملأ عن نهجهم إزاء حل هذه القضايا.[18] ثالثًا، يبدو أن جميع القادة متفقون على أن الجلسة المخطط لها للمؤتمر القومي للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال هي المكان الذي يمكن فيه مراجعة الوثائق التنظيمية وهياكل الحكم التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ووضع اللمسات الأخيرة عليها.

على الرغم أن العوامل الثلاثة مجتمعة تشير إلى إمكانية التوصل إلى نتيجة سلمية، إلا أن هناك مؤشرات على تفاقم الأزمة مما يمكن أن يضع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال على شفا الوقوع في الصراعات الداخلية مباشرة بصورة أكبر تساهم في إشعالها العوامل العرقية والإقليمية.

وفي محاولة مبكرة للحول دون الوصول إلى هذه النتيجة، أنشأ مجلس القيادة بقيادة مالك عقار بصورة منفردة لجان متعددة للتحضير للمؤتمر الوطني للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. ومن ضمن هذه اللجان لجنة معنية بالمشكلات الدستورية والسياسية يرأسها مالك عقار، وقد كان من المقرر أن تستعرض تلك اللجنة المسودات القائمة لبيان الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ودستور الحركة. كما أنشأ أيضًا لجنة لتدبير الموارد اللازمة للمؤتمر.[19]

وفي الوقت نفسه، أشارت التقارير إلى التحضيرات التي تتم في أبريل ومايو والتي يقودها عبد العزيز الحلو لتشكيل لجنته التحضيرية المستقلة المتعلقة لمؤتمر القومي للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. وقد قصر عبدالعزيز الحلو تواصله على أقرب معاونيه منذ أن أثارت استقالته الأزمة، حيث عمل بهدوء لعقد جلسة متابعة لمجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان، الذي عُقد في نهاية المطاف في 6 يونيو في " المناطق المحررة "في جبال النوبة، مرة أخرى في غياب عبدالعزيز الحلو. وشمل جدول أعمال الاجتماع تعيين "قيادة انتقالية" لتحل محل السلطة الثلاثية والمضي قدما في التحضيرات لجلسة المؤتمر القومي .[20]

ومع وجود أدلة على اتساع الخلاف الذي كان على وشك الظهور حينها وبجهد حثيث لإخفاء نطاقه ، أرسل مالك عقار رسالة سرية بتاريخ 5 يونيو إلى الإدارة المدنية والقادة العسكريين للحركة في المنطقتين وإلى رؤساء المكاتب الخارجية للحركة، في محاولة واضحة منه لمنع نتائج اجتماع مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان المزمع عقده في الأيام التالية لمطلع يونيو. وقد حذر في ذلك الخطاب من أن عقد اجتماع آخر لمجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان سيكون غير مشروع، وقال إن ذلك من شأنه تمزيق الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال وجيشها (الجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال).[21] دعا الرئيس مالك عقار -متحدثا باسمه وباسم الأمين العام ياسر عرمان- نائب الرئيس عبدالعزيز الحلو للانضمام إليهما في الإقرار بضرورة إنشاء فريق "قيادة انتقالي" من أجل التحضير لجلسة المؤتمر القومي العامة. وذكر مالك عقار أنه هو وياسر عرمان عرضا من جانبهما على رئيس الأركان أن يشغل منصب الرئيس وعلى ونائبه المعني بشؤون العمليات، أن يشغل منصب نائب الرئيس بصفتهما من كبار مسؤولي الحركة القادمين, كما ذكر أنهما قد عرضا على أحد الزعماء المدنيين بالحركة منصب الأمين العام، ولكن الثلاثة جميعًا رفضوا، مشددين على أن تتولى القيادة تسوية خلافاتها بنفسها. ولن يتم المساس بأعضاء مجلس القيادة الآخرين، وفقًا لاقتراح مالك عقار.

دحض خطاب مالك عقار الدعوة إلى حق تقرير المصير التي يؤيدها عبد العزيز الحلو من بين أشخاص آخرين لأنها -وفقًا لما أفاد به- ستعمل على إطالة أمد الحرب وعزل المنطقتين عن الصراع الأعم الدائر من أجل التغيير الديمقراطي ولأنها تعد جزءًا لا يتجزأ عن الصراع على الصعيد الوطني. ودعا خطاب مالك عقار إلى الحكم الذاتي باعتباره هدفًا أكثر واقعية وقابلية للتحقيق بالنسبة للحركات، كما أنه أوضح مواقف فريق التفاوض بشأن مسألة دمج جيش الحركة والتي يعتبرها عملية تدريجية وينبغي أن تجري عقب التوصل إلى اتفاق سياسي، وعقب التأكد من الأدلة على تنفيذ الاتفاق السياسي بمرور الوقت.

ومع ذلك، أسفر اجتماع مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان المنعقد في 6 يونيو عن بيان نهائي لم يقتصر على عزل الرئيس مالك عقار وتولية عبدالعزيز الحلو بدلاً منه فحسب، بل منعه أيضًا هو والأمين العام ياسر عرمان من الدخول إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة. وقد برر القراران رقم 3 و4 الصادران من مجلس تحرير جبال النوبة في 7 يونيو هذه التدابير وأرجعها إلى رفض الرئيس مالك عقار قبول قرارات المجلس السابقة والزعم بمسؤوليته عن نشوب القتال القبلي الذي وقع في ولاية النيل الأزرق وفي مخيمات اللاجئين في جنوب السودان.[22]

قبل عبدالعزيز الحلو النتائج التي توصل إليها الاجتماع، ووصف دوره العام بأنه انتقالي في الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر القومي ، حيث سيقوم بالتحضيرات اللازمة للمؤتمر.[23] ولكي يخفف عبد العزيز الحلو من وطأة الأمر على أقرانه السابقين اعترف بمساهمتهم التاريخية في النضال وعرض عليهم بلباقة حضور المؤتمر العام وقال انه سيكون لهم الحق في الترشيح لتولي المناصب القيادية شأنهم شأن أي عضو آخر.[24]

كما هو متوقع، طعن الرئيس مالك عقار والأمين العام ياسر عرمان في موقف مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان لاتخاذ مثل هذه القرارات، ووصف الموضوع بأكمله على أنه مجرد انقلاب تحركه دوافع قبلية ضيقة . ومن الواضح أنهما صدما لمنعهما من الدخول إلى المنطقتين، وأشارا إلى أنهما سيناشد ان أعضاء الحركة الآخرين الموجودين في جميع أنحاء السودان الذين ما زالوا يؤمنون بقضية "السودان الجديد" للانضمام إليهما في إحياء الحركة لتحقيق هذا الهدف. وسرعان ما تلا ذلك حملة على وسائل التواصل الاجتماعي لتوفير قاعدة دعم أوسع لدعوتهما لرفض ما وصفاه بأنه انقلاب ولإحياء الحركة.

ملصق يعلن فيه الاستعداد لتدشين حركة جديدة وفقًا لأيديولوجيةالسودان الجديد، بقيادة مالك عقار.

وفي تحليل مبكر للأزمة، توقع الباحث والمدون السوداني مجدي الجزولي أنه سيتم حسم مسألة الفجوة المتنامية في نهاية المطاف حسب الجهة التي سينحاز جيش الحركة إليها بدعمه.[25] وعقب اجتماع لقادة الجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال عُقد في 15 و 16 يونيو، أصدر رئيس أركان الجيش بيانًا أيد فيه قرارات مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان، واعترف بعبدالعزيز الحلو رئيسًا للحركة وقائدًا عامًا لجيشها,[26] ودعا إلى عقد المؤتمر القومي للحركة في غضون شهر. ودعا البيان عبدالعزيز الحلو للعودة -في غضون 10 أيام- إلى المركز العام للحركة في جبال النوبة، التي تعتبر الجبهة الأولى للجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال، لمعالجة الوضع على أرض الواقع واحتواء خطر اندلاع مزيد من العنف في ولاية النيل الأزرق.

وجاء في البيان الصادر في 18 يونيو والذي أصدره الرئيس مالك عقار ردًا على قرار قادة الجيش الذي لا لبس فيه أن "النتائج الإيجابية" لاجتماعهم أهمها استمرار وحدة الجيش على الرغم من اضطراب القيادة السياسية. وصرح مالك عقار، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ياسر عرمان، إن "الجوانب السلبية" لاجتماع الجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال تضمنت دعمه للانقلاب الذي قاده عبدالعزيز الحلو، وتمكين منطقة جبال النوبة ضمنًا من تقرير مستقبل الحركة، لإقصاء مناطق وفروع أخرى من الحركة.[27]

وتنص إحدى الفقرات الكبيرة من بيان مالك عقار الصادر في 18 يونيو على ما يلي "سنتواصل مع جميع الرفاق الرافضين للانقلاب للبدء في مسيرة جديدة لإعادة بناء حركة وفق رؤية السودان الجديد لكل السودانيات والسودانيين الراغبين في الانضمام". (سنتولى أيضًا) إجراء مراجعة شاملة وكاملة وتقييم دقيق لتجربتنا وكذلك سبل نضالنا ..."[28] وبالنسبة لمراقبي الحركة كان الغرض من اللغة الحذرة الإعداد لإطلاق

حركة ستبقى بمنأى عن طلب تقرير المصير بل وقد تميل تلك الحركة إلى الاعتماد فقط على التحرك السياسي بدلًا من الكفاح المسلح لتحقيق أهدافها.

يشير بيان 18 يونيو الصادر عن مالك عقار إلى أنه تم حسم الانقسام بين القادة. ومن الواضح أن فقدان دعم جنرالات الجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال في جبال النوبة، فضلًا عن ضعف قبضتهم على الدوائر المحلية في النيل الأزرق، قد دفع جانب مالك عقار وياسر عرمان على ما يبدو إلى دراسة إمكانية إطلاق منصة سياسية. ويبدو أن النزاع قد تم حسمه لصالح عبدالعزيز الحلو بحيث يتولى رئاسة الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال مؤقتًا، وبالتالي السيطرة على العمليات التي تفضي إلى عقد المؤتمر القومي للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. ومع ذلك، فمن المقلق عدم واقعية الفترة الزمنية التي اقترحها كلا الجانبين كلٌ على حدة لعقد المؤتمر القومي الذي يفترض فيه أن يقوم بحسم استراتيجياتهما المتضاربة إزاء الحركة بالإضافة إلى أن تلك الفترات الموعودة قد انتهت قبل انعقاد ذلك المؤتمر. وعلى سبيل المثال، فإن عقد الاجتماع في غضون شهر، كما طالب به القادة العسكريون الذين اجتمعوا في كاودا في منتصف يونيه، هو أمر غير واقعي بشكل واضح.

وبالإضافة إلى الأعمال التحضيرية اللوجستية والجوهرية، سيستلزم عقد المؤتمر القومي للحركة تمثيلًا للدوائر الانتخابية المتعددة المنتشرة، ليس فقط من جنوب كردفان والنيل الأزرق، ولكن أيضًا من المجتمعات المحلية التي تعيش في دول المهجر وأولئك الذين يعيشون في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة السودانية. ومن غير المرجح أن تسمح الحكومة السودانية لأعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، الذين يوجد العديد منهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، بحضور محفلًا سياسيًا تنظمه حركة معارضة مسلحة. وبالتالي، فإن أكبر عقبة تواجه الانعقاد هي كيف يمكن أن يكون "قوميا" بشكل حقيقي وأن يكون فيه تمثيل لمناديب من مناطق متعددة. ويزيد من تعقيد الامر تلك المطالبة الواردة في البيان النهائي لاجتماعات مجلس تحرير إقليم جبال النوبة بالحركة الشعبية الذي يدعو إلى التمثيل العادل لشعب النوبة مراعاة لتضحياتهم في تاريخ الصراع المسلح وعملياته.[29]

وإذا لم تحسم هذه المشكلات، فمن المتوقع أن يستمر تأجيل ميعاد المؤتمر، الأمر الذي لا يعوق فقط عملية السلام، بل سيعمل على إطالة معاناة المجتمعات المحلية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق التي بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والأمن.

الآثار المترتبة على أزمة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال

إن الانقسامات التي حدثت في صفوف قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال تخلق خطرًا حقيقيًا يتعلق بالاستقطاب العرقي والصراع الطائفي العنيف، وهو ما حدث بالفعل في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة في ولاية النيل الأزرق وفي مخيمات اللاجئين الواقعة على الحدود في جنوب السودان، كما تعوق هذه الانقسامات الجهود الهادفة إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان الذين هم في أشد الحاجة إلى الدعم، فضلًا عن تقويض احتمالات الحل السلمي للعديد من الصراعات في السودان (على الصعيدين المحلي والوطني) والتحول السلمي الديموقراطي بها؛ ومن ثم فإن هذه الانقسامات سوف تؤدي حال عدم التصدي لها إلى مزيد من التفاقم في الديناميات والمواقف العسكرية في مناطق الصراع في السودان. إن هذه الاتجاهات المثيرة للقلق تزيد من ضرورة وحتمية تصدي كافة الأطراف المعنية، وعلى رأسهم قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال، لهذه الانقسامات.

- مخاطر تصعيد المواجهات العرقية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال

تسببت الانقسامات التي وقعت في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في اندلاع أعمال عنف مميتة بين وحدات جيش الحركة في ولاية النيل الأزرق الداعمة للجهات ج المشاركة في الصراع. حيث وقع بالفعل قتالًا مدفوعًا بأسباب عرقية بين اللاجئين وذلك باستخدام الأسلحة التقليدية، وقد قُتِل وأصيب في هذه المواجهات العشرات من الأشخاص بينما فرَّ الآلاف من المخيمات سعيًا للحماية. وقد استمرت أعمال العنف بشكل متقطع طوال شهر يوليو ولم يتم احتوائها حتى وقت كتابة هذه الكلمات مع وجود احتمالات بالتصعيد إذا لم يتم التصدي لها. لا شك أن هذا الموقف الشديد الاضطراب يستدعي تدخلات عاجلة ومنسقة لكافة الأطراف المعنية لتغيير مجريات الاتجاهات الحالية.

إن التوترات العرقية التي كانت قابعة تحت السطح في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في ولاية النيل الأزرق وفي مخيمات اللاجئين الواقعة على الحدود في جنوب السودان قد انفجرت نتيجة للضغوط التي ولدتها انقسامات القيادات، ومن ثم فإن العديد من سكان المنطقة يواجهون صعوبات بالغة؛ كما أجبرتهم الحرب على النزوح من منازلهم. ومع انعدام احتمالات إحلال السلام على المستوى المحلي بحيث يتمكن هؤلاء السكان من العودة إلى حياتهم العادية، فإن الشعور باليأس يتزايد بينهم. هذا وقد تصاعدت وتيرة الاضطرابات الاجتماعية نتيجةً للتمييز القبلي الذي طالما مارسته الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال، تحت قيادة عقار، في ولاية النيل الأزرق والذي تمثل في تضييق الاستفادة من الفرص والتمثيل فضلًا عن التفرقة الشديدة عند التعيين في المناصب العليا في الهياكل المدنية والعسكرية.

ومع استمرار تفاقم الصراع بين الفصيلتين المتنازعتين في الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال الذي أدى بدوره إلى توقف الإجراءات الضرورية اللازمة لإدارة شؤون الحركة برمتها وتعريض مصالح سكان المناطق التي تقع تحت سيطرتها إلى المزيد من الضغوط، زادت وتيرة الاضطرابات القبلية.

أشارت التصريحات الصادرة من المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في النيل الأزرق إلى الهاوية التي يمكن السقوط فيها إثر تصاعد حدة التوتر إذا لم يتم احتواء النزاع بشكل عاجل، وكانت فصيلتي الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في ولاية النيل الأزرق قد تبادلتا بدءًا من شهر مارس عددًا من التصريحات المتضاربة، حيث يدعم ويعارض كلاهما مجلس قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال على المستوى المحلي بقيادة عقار، وبدأت الانشقاقات القائمة على أسس قبلية بين القادة العسكريين والقادة السياسيين الموالين لعقار والذين ينتمون إلى جماعة (لانقسنا ومؤيدي القادة المنافسين المنتمين إلى مجموعات قبلية مختلفة ومنها جماعة الاودوك. لا شك أن هذه الانشقاقات سوف تزيد وتتعمق حال عدم التصدي لها والتعامل معها، وبالمقابل وردت تقارير تزعم وقوع أعمال استفزازية في جبال النوبة في حق بعض الأشخاص المشتبه فيهم أنهم يدعمون عقار وعرمان وهو ما أدى إلى فرار العديد من كوادر الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال من المنطقة.[30]

شهد معسكر دورو للاجئين من السودان، والواقع في جنوب السودان، اضطرابات عرقية متصاعدة على نحو منذر بالسوء مما أدى إلى وقوع مواجهات دامية كنتيجة مباشرة للمحاولات المتعددة لقوات الأمن الموالية للواء أحمد عمدة، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان-اشمال في الجبهة الثانية وابن أخت مالك عقار، والذي

يعتقد الكثيرون بأنه يعمل بناءً على أوامر مالك عقار، لاعتقال السياسيين الذين أدلو بتصريحات انتقدوا فيها ياسر عرمان وعبروا عن دعمهم لحق تقرير المصير في تصريحات أدلوا بها في وسائل الإعلام المحلية والإلكترونية في السودان والذينينتمون لقبيلة الأودوك وأقليات اخري. وقد وقعت الحادثة الأولى في 6 مايو ووقعت الثانية في 22 مايو، هذا وبينما تم نزع فتيل المحاولة الأولى بسرعة إلا أن المحاولة الثانية قد أدت إلى اندلاع قتال عنيف بين الجنود المنشقين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال، الذين كانوا يدافعون عن السياسيين الذين ينتمون لجماعة الاودوك ، وقوات الأمن الموالية للقائد أحمد عمدة. تطورت المواجهات بين الجانبين إلى اشتباكات بين اللاجئين مع وقوع انقسامات.قبليةبين صفوفهم، وقد استخدمت الأسلحة التقليدية في هذا القتال مما أدى إلى مقتل حوالي 35 لاجئ في مخيم دورو فقط.[31] وفي الأسابيع التي تلت هذا القتال وقعت أعمال قتالية أخرى بصورة أكبر في مخيمات جندراسا وكايا ويوسف باتل والتي تسبب في وقوع أغلبها أشخاص يسعون إلى الثأر لقتلاهم في حوادث قتل سابقة من خلال العنف العشوائي. يتبين من احصائيات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المحدثة في مايو 2017، أن هذه المخيمات الأربعة تأوي 139.424 لاجئ، وفي أعقاب أعمال العنف بدأ اللاجئون في عزل أنفسهم في المخيمات بحسب هويتهمالقبلية. أفادت تقارير شهود عيان أن الأشخاص المنتمين لجماعة الانقسنا تجمعوا في مخيم يوسف باتل (41.979) ومخيم كايا (25.828) ومخيم جندرسا (18.012) حيث تشكل بالفعل هذه القبيلة أغلبية سكان هذه المخيمات، وقد غادر المنتمون لقبيلة الانقسنا مخيم دورو (53.605) الذي يعد معقل للجماعات القبلية الأخرى.[32]

فر كثير من اللاجئين إلى الأحراش ولطلب حماية جيش جنوب السودان حفاظًا على سلامتهم،[33] وفي 28 من مايو أصدر مكتب عقار بيانًا يندد بالمعارضين الذين زعم البيان أنهم يسعون إلى تقويض وحدة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال من خلال استغلال النزعة القبلية والتحريض على حدوث انقسامات عرقية بين اللاجئين وجيش الحركة. وأضاف البيان، متهمًا المعارضين بمحاولة القيام بانقلاب سياسي وعسكري، أن المحرضين قاموا بهذه الأعمال بدافع دعمهم لمطلب تقرير المصير الذي أعلن عنه مجلس تحرير جبال النوبة/جنوب كردفان في وقت سابق. كما اتهم البيان المعارضين بأنهم كانوا يقدمون عروضًا للحكومة السودانية ساعين بذلك إلى الانفصال عن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال.[34]

على الرغم من عدم وفرة القدرات والموارد، إلا أنه من المطمئن أن تستجيب مجموعات المجتمع المدني المحلية والإدارة الأهلية بشكل مستقل للتعامل مع الموقف من خلال بدء حوارات مجتمعية وطرح مبادرات للسلام يبدو أنها قد غيرت مجريات الأمور التي كانت تتجه نحو وقوع مواجهات عرقية في المنطقة إلا أنها لم تنجح فيما يخص الاستقطاب والعزل العرقي؛ كما أن القرارات والرسائل الصادرة عن عقار وعمدة في أعقاب الأحداث تدعم الضغط من أجل تحقيق مصالحة أكثر من الاستمرار في تيار الاضطرابات الطائفية وانعدام الثقة.

دعا عقار إلى إنهاء العنف من خلال إصدار تصريح شديد اللهجة، بتاريخ 14 يونيو، وجهه إلى العسكريين في الحركة - والإدارة الأهلية والقادة المحليين ومجموعات المجتمع المدني. كما أنه كلف لجنة بقيادة زايد عيسى زايد، حاكم المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة في النيل الأزرق، بالتحقيق في أعمال العنف التي وقعت وتحديد مسؤولية مقاتلي الحركة المتورطين فيها وبتحديد الاحتياجات الإنسانية اللازمة لضحايا هذه الأحداث وتوفيرها.[35] هذا وبينما ادعى القائد احمد عمدة أنه كان بإمكانه تحقيق النصر في ساحة المعركة إلا أنه، على الرغم من ذلك، قد عرض هدنة على الجنود والسياسيين المنشقين الذين كانت تحاربهم قواته وذلك في تصريح عام أدلى به في 22 يونيو. ووصف العمدة القتال الجاري بأنه "حرب عبثية" ودعا إلى

المصالحة.[36] إلا أن المعارضين قد زعموا أن هذا العرض بالتصالح لم يأت إلا بعد الانتصار العسكري الذي حققوه.

لم يتفاجأ المراقبون للحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال باكتساب المواجهات في ولاية النيل الأزرق ومخيمات اللاجئين طابعًا وبعدًا قبليا ، حيث إن إدارة الحركةج في النيل الأزرق تتميز بهيمنة العسكريين عليها، كما أن القادة السياسيين والمسلحين أصحاب النفوذ المنتمين إلى جماعات مختلفة لديهم هويات قبلية قوية بالإضافة إلى علاقات قوية مع أنصارهم الذين ينتمون إلى ذات الهويات؛ ومن ثم فإن هذه العلاقات يمكن أن يتم من خلالها عمليات الاستقطاب والتجنيد والحشد في فترات الاضطرابات بشكل سريع. هذا وتتسم منطقة النيل الأزرق بهياكل مدنية ضعيفة والتي كان من الممكن، لو كانت أقوى بعض الشيء، أن تساهم في الحد من مخاطر توسع أزمة القيادات وتحولها إلى صراع اثني مثل ما حدث في مخيم دورو في أواخر مايو وأيضًا الأحداث السابقة التي أشار إليها خطاب الرئيس عقار.

يبدو، في الوقت الراهن، أن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال قد نجحت في تفادي السيناريو الأسوأ والذي يتمثل في حدوث انفجار داخلي شبيهًا بذلك الذي عانت منه الحركة الشعبية لتحرير السودان الأصلية في جنوب السودان إثر الصراع على السلطة الذي اندلع بين القادة والذي أطلق شرارة موجات من القتل الجماعي المدفوع بأسباب عرقية وغيره من الجرائم الوحشية واسعة النطاق.

يبدو، حتى وقت كتابة هذه الكلمات، أن اللواء أحمد عمدة قد طرد خارج المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية في ولاية النيل الأزرق وقد ورد أنه متواجد حاليًا في إقليم مابان في جنوب السودان. وكنتيجة لهذه السلسلة من الأحداث، يبدو أنه من غير المرجح موافقة قيادات الاودوك وغيرها من الجماعات على تولي عقار واحمد عمدة قيادة الحركة بينما يبدو أن هناك مساندة قوية للحلو من قبل مجموعات مختلفة من الأنصار في جبال النوبة. ولا تتوافر في الوقت الراهن أي مؤشرات بشأن رد فعل عقار والعمدة نحو هذه الانتكاسات السياسية والعسكرية. استنادًا على ردود أفعالهما تجاه المواجهات القبلية التي وقعت في شهر مايو، يبدو أنه من غير المرجح لجوئهما إلى الحشد للحصول على دعم جديد قائم على أسس قبلية، حيث إن هذا الأمر من شأنه تعميق الانقسامات التي وقعت بالفعل، في الوقت الذي يعد اتخاذ اجراءات سريعة هو الخطوة اللازمة لعلاج هذه الانشقاقات وطمأنة المجتمعات المحلية وفقًا لما أعلنه بالفعل كل منهما على الملأ.

على صعيد آخر، يذكر أن الموالين للحلو في ولاية النيل الأزرق ينتمون إلى مجموعة كبيرة من الجماعات متعددة الأصول العرقية والانتماءات الدينية. هذا وعلى الرغم مما يبدو على الجماعات من الوحدة السياسية المتمثلة في رفضهم لقيادة عقار، إلا أنه يذكر أن العديد منهم لا يميل بدرجة كبيرة لدعم فكرة تقرير المصير باعتبارها هدفًا لصراع الحركة في منطقتهم؛ بيد أن الجميع سيؤيد الحلول التي ستعالج نهائيًا المسببات الأساسية للصراع وتضمن لهم التمتع بالمواطنة الكاملة التي تسعهم على تنوعهم واختلافهم.

إن الوضع الهش والمتوتر السائد في النيل الأزرق ومخيمات اللاجئين يمكن أن يؤدي إلى السقوط في هاوية استغلال الخرطوم في إطار سعيها الحثيث لإضعاف الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال وخفض أهميتها السياسية وقدراتها العسكرية؛ كما أنه من المرجح أن تسعى الخرطوم لمهاجمة أضعف نقاط تشكيلات القوى الجديدة في الحركة الشعبية من خلال تدمير قاعدة دعم الحلو في النيل الأزرق. ويمكن للخرطوم القيام بهذا من خلال استغلال اختلاف دوافع وتوقعات الجماعات الموالية للحلو في النيل الأزرق، مما سيزيد من حدة الاضطرابات العرقية والانقسامات في المنطقة.

- العواقب الإنسانية

إن الانقسامات في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال تؤثر أيضًا بصورة مباشرة على الجهود اللازمة لتوصيل المساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين للدعم العاجل في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة وفي المواقع القريبة منها.

في خضم هذه الاضطرابات السياسية أصدرت منظمة الإغاثة التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال المعروفة باسم الوكالة السودانية للإغاثة وإعادة التعمير في 11 مارس نداءً عاجلًا للحصول على مساعدات غذائية لما يقرب من 21.000 من سكان ثلاث قرى في جبال النوبة. وطبقا للبيان فإن حوالي 40 في المائة من السكان تدنت بهم الأوضاع حتى وصلت إلى الاعتماد على أوراق وجذور الأشجار للبقاء أحياء وذلك إثر النقص الحاد في الغذاء الذي ترتب على انعدام سقوط الأمطار وتفاقم بسبب فرار سكان القرى من مساكنهم وحقولهم في مواجهة هجمات الحكومة المتكررة أثناء الموسم الزراعي السابق. وحيث إن هذه الأحداث قد وقعت قبل بداية موسم الأمطار فإن نقص الغذاء سوف يجعل "الفجوة الغذائية"-الفترة التي تمتد بين موسمي الزراعة (من يونيو وحتى سبتمبر) والحصاد (من نوفمبر وحتى مايو)-أطول بكثير من الفترة الاعتيادية وهو ما من شأنه زيادة ضعف وهشاشة أوضاع هؤلاء السكان.[37]

قدمت شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات (FEWSNet) - وهي شبكة من الشركاء تطرح تحليلات وتحذيرات مبكرة بشأن انعدام الأمن الغذائي - تنبؤات على نفس القدر من السوء بشأن المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال للفترة من يونيو وحتى سبتمبر 2017، حيث ذكرت: "بحلول مارس/أبريل 2017، تدهورت بالفعل نسب انعدام الأمن الغذائي بين النازحين داخليا والسكان الفقراء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في جنوب كردفان وتدهورت حالة النازحين الجدد في أجزاء من جبل مرة في دارفور حتى وصلت إلى حد الأزمة (المرحلة 3 من تصنيف الأمن الغذائي المتكامل) ومن المرجح أن تستمر في التدهور لتصل إلى مرحلة الطوارئ (المرحلة 4 من تصنيف الأمن الغذائي المتكامل) بحلول مايو/يونيو وحتى سبتمبر 2017 إثر نزوح السكان والقيود المفروضة على الحركة والتدفقات التجارية ومحدودية فرص الاستفادة من أنشطة كسب العيش العادية."[38]

في ظل ما يبدو أنه تغافل من جهة فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان لهذه التحذيرات، توجهت الفصائل إلى مناقشة برنامج العمل الإنساني بصفته أحد النقاط التي تتعلق بشكل أساسي بالمفاوضات مع الحكومة السودانية وليس كونه موقفًا يستلزم تدخلات استثنائية وعاجلة ميدانيًا لإنقاذ أرواح هؤلاء السكان وتحسين الأوضاع المعيشية لهم وهو ما يعد مسؤولية الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في المقام الأول.

عقب تقديم الحلو خطاب استقالته، خفض الحلو مستوى تواصله مع الإعلام والوسطاء، إلا أنه في 22 مارس نشرت العديد من الصحف والمواقع موافقة مجلس تحرير جبال النوبة والحلو على مقترحً أمريكيً يختص بالأعمال الإنسانية وكان ذلك المقترح قد نوقش باستفاضة (انظر الملحق أدناه) وطلبهما إجراء تعديل عليه ليشمل وجود منفذ دخول في إحدى الدول المجاورة لغرض إجلاء الحالات الطبية الحرجة [39]___وهو موقف يتطابق كليًا مع موقف الفصيلة الأخرى.

في ظل غياب أي مؤشرات تدل على خلاف هذا، يبدو أن عقار وعرمان لم يناقشا مع مجلس تحرير جبال النوبة عند اجتماعهما به في أواخر مارس الآليات اللازمة للمضي قدمًا في المقترح الإنساني وهو الأمر التي ذكر كلٌ من الجانبين علي حدة انه ضروري. لم يحظَ عقار وعرمان بمساحة كبيرة للقيام بأي مناورات عندما سافرا إلى أديس أبابا في أواخر أبريل للتعهد ببعض الالتزامات الصارمة نيابة عن الحركة الشعبية برمتها بشان الإجراءات اللازمة للتعامل مع الأوضاع الإنسانية الحرجة في المناطق الخاضعة لسيطرتها ؛ وهو الأمر الذي اظهره خطابهما إلى فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ خلال اجتماع شهر يوليو المشار إليه أدناه.

في خضم كافة هذه المعوقات والتعقيدات السياسية والتشغيلية ما زالت النتيجة كما هي دون تغيير: السكان في أمس الحاجة إلى الإمدادات الإنسانية إلا أنهم لا يتلقونها ومن ثم فهناك خطر الموت جوعًا أو تأثرًا بالأمراض التي يمكن الوقاية منها.[40] كلما طالت مدة عرقلة الانقسامات السياسية للحركة الشعبية لفعاليتها التشغيلية كلما ارتفع مستوى خطر فقدان سكان المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة لإيمانهم بقدرة الحركة على توفير احتياجاتهم العاجلة ودعمهم والدفاع بمصداقية عن مصالحهم.

- تداعيات الموقف على مباحثات السلام بقيادة فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ

إن الانقسامات بين قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال تقوض بشكل مباشر موقفها في مفاوضات السلام مع الحكومة السودانية كما أنها في الوقت ذاته تعقد مسألة قدرتها على تولي دورًا قياديًا في الدفاع عن مصالح عموم المعارضة المسلحة السودانية. الانشقاقات في صفوف الحركة الشعبية تمنح للحكومة السودانية غطاءً وعذرًا في التباطؤ بل وربما استغلال هذه الانقسامات لصالحها في عملية التفاوض التي لا بد أن تكون كاملة وشاملة حتى تتمتع بفاعلية حقيقية.

في أعقاب زيارة عقار وعرمان في أواخر مارس إلى كاودا صرح مجلس تحرير جبال النوبة/جنوب كردفان أن الفصيلتان قد اتفقتا على "تجميد المفاوضات ..... لحين انتهاء ترتيب الشؤون الداخلية وانعقاد المؤتمر القومي الاستثنائي." كما أضاف المجلس أنه لن يعترف بأي اتفاقيات تُبرم خلال المباحثات قبل هذا الوقت.[41]

طالبت الحركة الشعبية ، نتيجة لهذا الموقف المتأزمخلال اجتماعها في 24 أبريل في أديس أبابا مع الرئيس إيمبيكي، بتأجيل الدعوة إلى أي مفاوضات جديدة بين الحكومة والحركات السياسية والمسلحة المعارضة لها التي تتحالف تحت مظلة نداء السودان حتى شهر يوليو. وقد طالب قادة الحركة الشعبية بهذا التأجيل لمنح أنفسهم الوقت اللازم لمعالجة الانشقاقات الداخلية والسماح بمزيد من التشاور بين فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ والتحالف المشترك لنداء السودان.[42]

عاد كلٍ من مالك عقار وياسر عرمان إلى أديس أبابا في بداية شهر يوليو والتقيا في 4 من يوليو مع فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوىوالمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسودان وجنوب السودان وغيره من مبعوثي السلام الآخرين الحاضرين للمؤتمر السنوي للاتحاد الإفريقي لرؤساء الدول. وقد صرح وفد عقار وعرمان في خطاب موجه إلى فريق الاتحاد الإفريقيوفي بيان عام أنهما قد اعتبرا المسار السياسي للمفاوضات مع الحكومة السودانية باطلًا وملغيًا نظرًا لموقف الخرطوم من "الحوار الوطني" المنفرد والموجه؛ كما دعا وفد عقار وعرمان إلى عملية سياسية جديدة وأوضحها كذلك، وهذه العملية من شأنها أن تمثل الأساس للمضي قدمًا في المفاوضات. وفي موقف يعكس المأزق الذي تعاني منه الحركة الشعبية

وأنصارها الذين يتعين عليها احترامهم وحمايتهم كنتيجة للانقسامات التي وقعت بين صفوف الحركة، أقر كل من عقار وعرمان في خطابهما بضرورة استمرار المشاركة في المفاوضات الإنسانية، كما عرضا، في ضوء انقسامات القيادات، العودة إلى الطاولة إما في صورة وفد موحد للفصيلتين يمثل موقفًا واحدًا فيما يخص وصول المساعدات الإنسانية أو وفدين منفصلين إلا إنهما يمثلان موقفًا واحدًا أو وفدين منفصلين يمثل كل منهما موقفًا منفصلًا بشأن كيفية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال.[43]

إلا أنه لم يكن واضحًا ما إذا كان الفريق الذي يتزعمه مالك عقار قد ناقش بالفعل هذه الاقتراحات مع فريق الحلو قبل عرضها على فريق وسطاء الاتحاد الإفريقيأم لا. وعلى الصعيد الآخر، تشير التغطية الواسعة التي قدمها الوفد لوسائل الإعلام المحلية ومنصات الإنترنت حول اجتماعاته إلى أن مالك عقار وياسر عرمان سوف يسعيان إلى استغلال انفرادهما بإدارة التحالفات السياسية والتواصل مع الهيئات الأجنبية والمجتمع الدولي وعلاقاتهما مع وسائل الإعلام و التداخل مع جهات الوساطة ــ وهي مسؤليات الحركة الشعبية التي احتكروها لأنفسهم ــ بصفتها قوة استراتيجية كبيرة يمكن الانتفاع بها في عملية التدرج في العودة السياسية ضد الحلو. هذا ويتمتع الأخير بسمعة تعود إلى الحرب الأولى في ثمانينيات القرن الماضي وحتى خلال الصراع المسلح القائم حاليًا بأنه يميل إلى العزلة وتكريس جهوده لبناء جيش الحركة والإدارة الأهلية والخدمات العامة على المستوى المحلي لا سيما في منطقة جبال النوبة في الوقت الذي يتفادى فيه الظهور في وسائل الإعلام والتفاعل مع الجهات الإقليمية والدولية. بيد أنه والمعسكر الذي يمثله لا يمكنهما تحمل عدم التعبير عن آرائهما أو الظهور على المستويين المحلي والدولي حيث إنهما قد تزعما عملية تغيير القيادات داخل الحركة.

وحسب ما تشير إليه هذه السلسة من الأحداث فإن الاختلافات التي وقعت في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال بشأن الأهداف الاستراتيجية للصراع المسلح ووضع الحركة في المفاوضات قد أدت إلى تباطؤ حاد في عملية السلام ثنائية المسار المتعثرة بالفعل لا سيما عقب الدلالات المختلطة لزيارة أديس أبابا التي قام بها مالك عقار وياسر عرمان في يوليو في غياب أي تمثيل للمعسكر الآخر.

يبدو أن الأحداث تشير إلى أن رئيس مكتب اتصال فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان كان على صواب حينما اقترح على وسائل الإعلام المحلية في بداية أزمة القيادات أن جهود الوساطة سوف تؤجل لحين انتهاء الحركة الشعبية من ترتيب صفوفها الداخلية قبل استئناف المحادثات.[44] في أعقاب إعلان نتائج اجتماع مجلس تحرير جبال النوبة/جنوب كردفان بوقت وجيز، صرح وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور الأمر الذي كان جليًا بالفعل حين قال "إن انقسام(الحركة الشعبية إلى فصيلتين سوف يؤثر سلبيًا على عملية المفاوضات حيث أن التفاوض مع حركة موحدة أفضل من التفاوض مع مجموعة منقسمة."[45] وأيدت الحركات المسلحة والأطراف السياسية المتحالفة مع الحركة الشعبية تحت راية نداء السودان هذا الأمر في بيانات منفصلة.[46]

- التداعيات العسكرية

إن انقسام القيادات في الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال يؤدي إلى تفاقم الاضطرابات وانعدام الثقة في الديناميات والأوضاع العسكرية الحالية في مناطق النزاع في السودان، حيث تخلق هذه الانقسامات الواقعة بين صفوف قادة الحركة الشعبية ضعفًا عسكريًا للمعارضة السودانية المسلحة برمتها، في الوقت الذي تسعى

فيه فصائل المعارضة المسلحة المختلفة إلى تنسيق جهودها والاتحاد في مواجهة خصمها الأساسي: الحكومة السودانية.

إن الحرب الجارية في النيل الأزرق وولايات جنوب كردفان قد ظلت في حالة صمت غير معهود لمدة تقارب العام، باستثناء بعض الأحداث المنفصلة المتمثلة في بعض المناوشات المتبادلة بين الأطراف، ويعود السبب في ذلك بصفة رئيسية إلى التوقف أحادي الجانب للأعمال العدائية، هو وقف منفصل ولكنه يتسم بالتزامن في الوقت ذاته، والذي أعلنت عنه والتزمت به كُلٌ من الحكومة والحركة الشعبية كلٌ حسب أسبابه.[47] هذا وتدعيمًا لهذا المناخ الهادئ الخادع فقد تبادلت الحكومة والحركة الشعبية والحركات في دارفور أسرى الحرب فيما بينهم مما يعكس استعدادًا لتخفيف حدة الأوضاع في حالة وجود منافع متبادلة إثر القيام بذلك.[48]

في يناير 2017 جددت الحكومة السودانية إعلانها بوقف أحادي الجانب للأعمال العدائية لمدة ستة أشهر أخرى، وقد أعلن للمرة الأولى عن هذه التسوية في يونيو 2016، وهو ما أعقب قتالًا عنيفًا جرى في جنوب كردفان والنيل الأزرق التي حققت القوات الحكومية فيه بعض المكاسب.[49] واستنادًا إلى هذا فقد امتنعت الحكومة السودانية عن القيام باعتداء موسم الجفاف السنوي لعام 2016 مما منح السكان المحليين في النيل الأزرق وجنوب كردفان استراحة من الهجمات البرية؛[50] بيد أن القوات الجوية السودانية قد استمرت في التحليق ليلًا على ارتفاع منخفض فوق المنطقتين خلال فترات الهدوء هادفًة بذلك إلى تذكير السكان بوجودها وبقصفها المميت لحقولهم وقراهم خلال الفترات القتالية السابقة. إن الآثار الترويعية لهذا القصف للأهداف المدنية يهدف بشكل واضح إلى تفتيت قدرة السكان المحليين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان -شمال على إطعام أنفسهم حيث إن الغارات قد استهدفت المزارع والماشية ومخازن الغذاء.[51] كما ورد في بعض الأحداث الموثقة جيدًا قيام القوات الجوية السودانية بقصف بعض المدارس والمستشفيات القليلة التي استمرت في تقديم خدماتها للسكان المقيمين في أماكن سيطرة الحركة الشعبية.[52]

في 2 يوليو مددت الحكومة السودانية مرة أخرى هذه الاتفاقية الأحادية.[53] تهدف القيود الجديدة التي فرضتها الحكومة السودانية إلى إقناع إدارة ترامب برفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على السودان، والتي علقتها إدارة أوباما السابقة في يناير، بشكل دائم،[54] إلا أن النظام السوداني يعمد إلى شراء الأسلحة التي لا تنتجها مؤسسة التصنيع الحربي لديه وهوما يتنافى مع السبب الجوهري لتعليق هذه العقوبات. حيث طلبت الحكومة السودانية من موسكو عدد 170 دبابة روسية طراز T-72 في سبتمبر 2016.[55] كما طلبت الحكومة السودانية في فبراير 2017 عدد ست طائرات تدريب صينية نفاثة فئة FTC-2000.[56] وعقب مرور شهر أكدت الحكومة شرائها عدد 35 طائرات مقاتلة نفاثة من روسيا فئة Sukhoi-35.[57]

وعلى صعيد آخر من الحشد العسكري، ترأس الرئيس السوداني عمر البشير تخريج دفعة من المقاتلين الجدد في 15 مايو 2017 تتضمن 11.428 جندي ينتمون إلى الميليشيات مسيئة السمعة المعروفة باسم قوات الدعم السريع (RSF) متعهدًا في الكلمة التي ألقاها بالقضاء على المتمردين. هذا وبحسب بعض التقارير الإعلامية فإن قوات الدعم السريع قد جندت عدد 5.097 من المقاتلين الجديد المدربين في سنار في دارفور الشمالية ودارفور الجنوبية.[58] وقد احتفى الرئيس البشير بما دعاه إنجازات قوات الدعم السريع في مكافحة التمرد والقضاء على الإتجار في البشر وتهريب المخدرات. كما أنه قد كلف قوات الدعم السريع بإنهاء الصراعات القبلية القائمة والتي تعد أحد النتائج المباشرة لسياسات الحكومة التي تعمل على تسليح وعسكرة القبائل.[59]

التزمت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال بوقف إطلاق النار أحادي الجانب الخاص بها هادفة بذلك على الأرجح إلى كسب بعض الدعم الدولي عقب موجات الغضب التي نتجت عن موقفها من المقترح الأمريكي الخاص بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لكل من المنطقتين. بيد أنه وعلى الرغم من الإشارات التي تعكس تخفيف حدة الموقف بين الطرفين على مدار الشهور القليلة الماضية، فمن المحتمل أن تتحيّن الحكومة السودانية الفرصة، آملة في رفع العقوبات الأمريكية بشكل دائم، للتجرؤ وشن هجومًا كبيرًا على معاقل الحركة الشعبية دون الخوف من أي ردود أفعال إزاء هذا الهجوم. وتحسبًا لهذا الأمر، واصلت الحركة الشعبية تجنيد وتدريب مقاتلين جدد.[60]

بيد أنه على الرغم من الإغراء الذي تتعرض له الخرطوم لاستغلال الاضطرابات الحالية في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال لصالحها إلا أن التحركات العسكرية المستقبلية للحكومة ستظل على الأرجح أمرًا مرتقبًا مع تقدم المحادثات الحالية مع الحكومة الأمريكية حيث تسعى الخرطوم إلى رفع العقوبات الأمريكية المفروضة عليها بشكل دائم. كما سيستمر السودان على الأرجح في سعيه لإلغاء تصنيف الولايات المتحدة لها كدولة راعية للإرهاب وهي الخطوة التي من شأنها، من بين أمور أخرى، إلغاء حظر تصويت حكومة الولايات المتحدة لصالح تخفيف ديون السودان.

إن المنفعة المكتسبة للحكومة السودانية من وراء إلغاء تصنيفها كدولة راعية للإرهاب يمنح الولايات المتحدة وغيرها من الجهات الإقليمية والدولية ميزة استثنائية لإقناع الخرطوم بالبحث عن حلول مستدامة للصراعات المميتة التي عانت منها البلاد لعقود طويلة وذلك من خلال التوصل إلى تسوية مع المعارضة المسلحة والمعارضة السياسية بدلًا من تبني حلول عسكرية انتهازية وهو ما تبنته الحكومة باستمرار على مدار العقود الثلاثة المنصرمة. وتحقيقًا لهذه الغاية، دعا مشروع كفاية (Enough Project)، في ملخص سياسة حديثة له، إلى بدء مسار تعاون جديد يركز على السلام وحقوق الإنسان وذلك في إطار العملية الحالية خماسية المسار للتعاون بين الولايات المتحدة والسودان والتي يترتب عليها إصدار قرار بشأن مستقبل العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان.[61]

الخاتمة

إن الانقسامات الحالية في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال قد تسببت في المواجهات القائمة على أساس قبلي بين لاجئي ولاية النيل الأزرق والتي قضى وأصيب فيها العشرات من الأشخاص بالإضافة إلى الآلاف الذين فروا بصورة مؤقتة من المخيمات خوفًا على حياتهم. يذكر أنه حتى داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال هناك خطر وقوع انقسامات بسبب الأصول العرقية بين صفوف جيش الحركة حيث توجد وحدات قد قاتلت بعضها البعض فيما سبق بالإضافة إلى بعض الوحدات التي شاركت في هجمات ضد المدنيين. وتبرز هذه التطورات ضرورة تدخل جميع الأطراف المعنية بفاعلية لتخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها المدنيون إثر هذه الانقسامات وضمان اتحاد صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال وعودتهم إلى مهمتهم الشاقة التي تتمثل في المشاركة الفعالة في البحث عن تحول سلمي للصراعات في السودان فضلًا عن التداول الديمقراطي للحكم في البلاد.

يُمكن للقيادات المتصارعة ، عن طريق تدخلات الأطراف الفاعلة ونفوذ القيادات المنقسمة وأنصارهم، إدارة الاختلافات الداخلية بشكل بنّاء وبأساليب تجنب أنصار هذه القيادات أسوأ المخاطر المحتملة فضلًا عن تفادي

اهدار جهود تحول الصراع وإحلال الديموقراطية التي أُستثمر فيها بالفعل الكثيرون من قادة الحركة كما معتبرا من الطاقة والجهد، حتى وإن لم تتم على أكمل وجه، طوال أفضل فترات حياتهم.

هذا وفي إطار السعي لتغيير التيارات الحالية وزيادة فرص الخروج من هذه الأزمة بنتائج إيجابية فإنه من الضروري القيام بالخطوات التالية:

إلى القيادات المنشقة:

- توجيه جميع القوات الخاضعة لقيادتكم إلى الوقف الفوري للعنف في كافة المناطق بما في ذلك جبال النوبة وولاية النيل الأزرق ومخيمات اللاجئين في جنوب السودان.
- بدء تحقيق فوري في الأحداث المبلغ عنها بشأن هجمات على مدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال لتحديد الأشخاص المسؤولين عن هذه الهجمات فضلًا عن ضبط الجناة.
- السماح بإجراء تحقيقات مستقلة عن أوضاع حقوق الإنسان في ظل أعمال العنف المندلعة.
- السماح بوصول جهات المساعدات الإنسانية للمناطق الخاضعة لسيطرتكم بدون أي قيود وذلك لتقييم الاحتياجات اللازمة وتحديد آليات توصيل المساعدات إلى حالات الاحتياج القصوى بالتعاون مع الجهات المحلية.
- تسهيل عمل المبادرات المحلية لبناء السلام المجتمعي الذي ساهم بشكل مستقل في احتواء تصعيد أعمال العنف في مخيمات اللاجئين والمناطق الخاضعة للحركة الشعبيةفي النيل الأزرق والذي يساعد أيضًا في الحفاظ على السلام الاجتماعي في جبال النوبة.

إلى الجهات المعنية بتناول القضايا السياسية الجوهرية:

ينبغي أن يهدف عقد المؤتمر القومي للحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال، الساعي إلى معالجة القضايا الدستورية والمؤسسية التي تعد المسبب الرئيسي للاضطرابات التي وقعت مؤخرًا، إلى الخروج بالنتائج التالية:

- إقرار بيان رسمي يحدد بوضوح رؤية ومهمة وأهداف الحركة الشعبية.
- الاتفاق على دستور معدل للحركة.
- إعادة بناء الهيئات الحاكمة للحركة الشعبية وتحديد ممثليها المعنيين.
- إقرار وثيقة أو بيان يحدد الإستراتيجيات والمنهجيات الخاصة بالقضايا المتعددة ويشمل ذلك قضيتي الحكم الذاتي وتقرير المصير.
- الاتفاق على إستراتيجية للمفاوضات الإنسانية.
- وأخيرًا وليس آخرًا التوجيه بإجراء تحقيق مستقل بشأن أعمال العنف المميتة التي وقعت عقب نشوب النزاع بين القيادات وضبط الأشخاص المسؤولين عن وقوع هذه الأعمال.

إلى الجهات المحلية والدولية:

- المشاركة البناءة مع الأطراف المتعددة للمجموعات المنقسمة وعدم الوقوف موقف المتفرج من هذه الأزمة.
- دعم الجهود المحلية لمجموعات المجتمع المدني الهادفة إلى إحلال السلام في المنطقتين.
- حث فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودانشمال على حل الخلافات بينهم بطريقة سلمية.
- النظر في تقديم دعم لوجيستي عند الطلب للسماح بعقد المؤتمر القومي للحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في الوقت المحدد له.
- تشجيع القيادات التي تمثل و تستجيب للاهتمامات الأشمل للمجتمعات المحلية بل وتطرح المزيد منها.
- مساعدة الجهات الإنسانية المتواجدة في المنطقتين في التعامل مع الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان المتضررين من أعمال العنف التي وقعت مؤخرًا ونقص الغذاء والمستلزمات الطبية.

الملحق: المقترحات والمفاوضات بشأن وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقتين

يتمثل الهدف من المقترح الإنساني الذي قدمته الولايات المتحدة، والذي طرحه السفير دونالد بوث، المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى السودان وجنوب السودان أثناء فترة إدارة أوباما، إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال للمرة الأولى في نوفمبر 2016 إلى تقديم حل للمفاوضات المتعثرة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال والتي حالت دون توقيع الطرفين على "مشروع اتفاقية وقف الأعمال العدائية" التي قدمها فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ في 16 أغسطس 2016. هذا وفي أثناء المراحل المبكرة من المفاوضات أصرت الحركة الشعبية لتحرير السودان على دخول كافة المساعدات الإنسانية إلى مناطقها من الدول المجاورة أو عبر هذه الدول. وقد اعترضت الحكومة السودانية بشدة على هذا المقترح معتبرًة أن مثل هذا الإجراء يُعد تعديًا على سيادتها. إلا أن الضغوط التي مارسها مبعوثو الوساطة والسلام على الطرفين قد نجحت في إقناع الحركة الشعبية بالموافقة على تسلم 80% من المساعدات من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السودانية و20% من المساعدات من مدينة أسوسا التي تقع في دولة إثيوبيا المجاورة. وعلى الرغم من هذا التنازل رفضت الحكومة السودانية تخفيف حدة موقفها حيث اشترطت وصول هذه الإمدادات إلى موقع محدد داخل السودان لفحصها والموافقة عليها قبل توجهها إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية. وحيث إن الطرفين قد عجزا عن التوصل لتسوية بشأن موقفهما فإن اتفاقية وقف الأعمال العدائية صارت مقيدة بسبب اختلافهما.

اشتمل المقترح الذي قدمه السفير بوث على أن تمثل الولايات المتحدة الأمريكية "طرفًا ثالثًا" يعمل على توصيل بعض الإمدادات الطبية، التي يتم تحديدها وفقًا لتقييم الاحتياجات الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة، في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية مباشرًة إلى المناطق الخاضعة للحركة الشعبية-شمال في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بمجرد موافقة الحركة والحكومة السودانية على اتفاقية وقف الأعمال العدائية التي قدمها فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى والتوقيع عليها. هذا وقد حدد المقترح أيضًا ضرورة أن يتم توزيع الإمدادات والإشراف على عملية التدخل وتقييمها بمشاركة ممثلين عن السكان المتضررين.[62]

وفي اجتماعين عقدا في باريس في 16 و17 يناير وضما الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال ومبعوث الولايات المتحدة وفريقة وممثلي المساعدات الأمريكية ومبعوثي دول فرنسا والنرويج وبريطانيا للسلام في السودان أصرت الحركة الشعبية على سماح الحكومة السودانية باستخدام منفذ دخول في أسوسا بإثيوبيا لإجلاء الحالات الطبية الحرجة والسماح للقادة بالانتقال من المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة، والمحاطة

بمناطق تقع تحت سيطرة الحكومة السودانية، لحضور مباحثات السلام. ويتمثل مبرر الحركة الشعبية في الإصرار على وجود منفذ دخول في أسوسا للإمدادات الإنسانية في رغبتها في عدم إحكام السودان سيطرته الكاملة على كافة المساعدات الإنسانية التي تصل إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة وذلك بسبب تاريخ الحكومة السودانية بشأن التلاعب بالمساعدات الغذائية في الماضي.[63] وتحتج الحكومة السودانية من جانبها بأن الحركة الشعبية سوف تحول أي مساعدات غذائية لدعم قواتها، ومن ثم فإن وجود طرف ثالث يعمل على توزيع الإمدادات الطبية الحرجة والتطعيمات كان من المفترض أي يمثل ضمانًا كافيًا لتهدئة كافة مخاوف الطرفين إلا أن هذا لم يحدث بعد. وقد أصرت الحكومة السودانية طيلة الوقت أنها قد قبلت بالمقترح الأمريكي وأنه على الحركة الشعبية لتحرير السودان-لشمال الموافقة عليه دون اي شروط.[64] وبهذا فإن القضية لا تزال متعثرة.

وعقب يومين من هذه النتيجة المخيبة للآمال لاجتماع باريس، وقبل يومين من انتهاء مدة انتداب السفير بوث، انتقد السيد السفير بشدة الجيش الشعبي لتحرير السودان-شمال في إحدى الفعاليات العامة في معهد السلام الأمريكي لما اعتبره رفضًا من جانبهم للمقترح الأمريكي. حيث صرح قائلًا "لقد أُهدرت فرصة عظيمة حقًا للمضي قدمًا في مفاوضات السلام ومساعدة الأناس الذين تزعم الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان-شمال أنه يقاتل من أجلهم، لذا، حتى وإن كنا نتمسك بالتزام الحكومة (السودانية) بتعهداتها نحو عملية السلام، فإنه يتعين علينا أيضًا مطالبة المعارضة بتنحية الطموحات السياسية الشخصية جانبًا ووضع شعوبهم على رأس أولوياتهم."[65] ولقد أدت أشارة بوث إلى أن الطموحات السياسية الشخصية لقادة الحركة الشعبية قد تخطت احتياجات الأناس الذين تمثلهم الي دفع الحركة إلى إصدار رفض قوي لذلك الاتهام وتكرار استعدادها، الذي تم التعبير عنه للمرة الأولى في اجتماع باريس، للعمل مع إدارة ترامب للانتهاء من الاتفاقية الخاصة بالمساعدات الإنسانية.[66]
جرت جميع هذه النقاشات في الأيام الأخيرة لإدارة أوباما، ومع استمرار تأخر إدارة ترامب في شغل المناصب الهامة في وزارة الخارجية الأمريكية، ومن بينها منصب المبعوث الخاص للمساعدة في إحياء عملية السلام المتعثرة في السودان وجنوب السودان، لم يتم استئناف هذه المباحثات إلا في أواخر أبريل تحت إشراف مدير مكتب المبعوث الخاص في أديس أبابا.[67] وفي تصريح للمتحدث باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال لشؤون عملية السلام أشار السيد مبارك أردول إلى أن هذه الاجتماعات لم تكن حاسمة ونهائية حيث قال: "اتفق الطرفان على الاستمرار في المباحثات وتناول الموضوعات التي أثارتها الحركة بشكل عميق."[68]

الحواشي النهائية

[1] نوبة ريبورتس, "Internal SPLM-N disputes affect Blue Nile and refugee camp", "الصراعات الداخلية للحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال تؤثر على ولاية النيل الأزرق ومخيمات اللاجئين" 1 يونيو 2017, متاح على الموقع الإلكتروني https://nubareports.org/sudan-insider-internal-splm-n-disputes-affect-blue-nile-refugee-camp/; راديو تمازج, "Violent brawl leaves 20 dead at Gendrasa camp in Maban", "اشتباك عنيف يسفر عن 20 قتيلًا في مخيم جندراسا في مابان، 26 مايو 2017, متاح على الموقع الإلكتروني https://radiotamazuj.org/en/news/article/violent-brawl-leaves-20-dead-at-gendrasa-camp-in-maban; آي راديو, "Refugees flee from Maban due to communal violence" "اللاجئون يهربون من مابان بسبب العنف الطائفي" 31 مايو 2106, متاح على الموقع الإلكتروني http://www.eyeradio.org/unhcr-violence-forced-refugees-flee-camps-maban/.

[2] سودان تريبيون, "SPLM-N RIFT: Agar rejects al-Hilu's 'coup', renews calls for temporary leadership" ("انشقاقات في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال: رفض عقار انقلاب عبد العزيز الحلو وتجديد دعوته لتشكيل قيادة مؤقتة،") 9 يونيو 2017، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.sudantribune.com/spip.php?article62684.

[3] تشمل التقارير الأخيرة التي تنطوي على تفاصيل هذه الظروف الإنسانية العاجلة والمتفاقمة ما يلي: كونسورتيوم السودان، "Human Rights Update: March - May 2017" ("تقرير بالمستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان: مارس - مايو 2017،") 29 يونيو 2017، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.sudanconsortium.org/darfur_consortium_actions/reports/2017/HR%20Update%20for%20March-May%202017%20-%20FINAL.pdf؛ هيومن رايتس ووتش "'No Control, No Choice': Lack of Access to Reproductive Healthcare in Sudan's Rebel-Held South Kordofan" ("لا خيار بدون سيطرة: عدم الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية في جنوب كردفان التي يسيطر عليها المتمردون بالسودان،") 22 مايو 2017، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.hrw.org/report/2017/05/22/no-control-no-choice/lack-access-reproductive-healthcare-sudans-rebel-held؛ يسرى عكاشة، "South Kordofan and Blue Nile, the Sudanese border regions caught between drought and war" ("جنوب كردفان والنيل الأزرق، الحدود السودانية بين مطرقة الجفاف وسندان الحرب،") مديا ديفرسفايد، 15 مايو 2017، متاح على الموقع الإلكتروني https://mediadiversified.org/2017/05/15/south-kordofan-and-blue-nile-the-sudanese-border-regions-caught-between-drought-and-war/وحدة مراقبة الأمن الغذائي (FSMU) في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، "Reporting Period: April 2017: In South Kordofan, 'Food security is worse than ever before, Households rely on extreme coping strategies to survive" (فترة إعداد التقارير: أبريل 2017: في جنوب كردفان، "الأمن الغذائي أسوأ من أي وقت مضى، الأسر تعتمد على إستراتيجيات المواجهة العصيبة للغاية من أجل البقاء"،) محفوظ في ملف لدى حركة كفاية؛ وحدة التنسيق في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، "SKBN CU Humanitarian Update" March 2017 " (تقرير حول مستجدات الأوضاع الإنسانية صادر عن وحدة التنسيق في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق " مارس 2017، محفوظ في ملف لدى حركة كفاية. وحدة مراقبة الأمن الغذائي في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، "In South Kordofan: 'Food security is worse than ever before': Households rely on extreme coping strategies to survive" (في جنوب كردفان: "الأمن الغذائي أسوأ من أي وقت مضى": تعتمد الأسر على إستراتيجيات المواجهة العصيبة للغاية من أجل البقاء"، أبريل 2017، محفوظ في ملف لدى حركة كفاية. يقدم مقتطف واحد فقط من هذا التقرير الأخير الخاص بوحدة مراقبة الأمن الغذائي لمحةً تبين الحاجة الملحة بالتفاصيل: "إن انعدام الأمن الغذائي والمائي أمر رهيب، على حد قول المشاركين في المناقشة الجماعية المحورية، ومن المتوقع أن تتفاقم في غضون الأشهر السابقة لحصاد جبراكا في أغسطس. وقال أحد المديرين الذي يمثل أحد السكان المشردين داخليًا في مقاطعة دالامي إنه "يرِد إلى مكاتبنا حوالي 150 إلى 200 شخص يوميًا لتسول الطعام". وقال مدير آخر في مقاطعة هيبان "لم نرَ قط مثل هذا الوضع [السيء من ناحية الأمن الغذائي]... لقد زاد نقص المياه من معاناة الشعب، والوضع الآن مُثير للشفقة بدرجة تفوق الوصف". وكانت آثار قلة المحاصيل وارتفاع الأسعار جلية في جميع أرجاء المنطقة، غير أنها كانت أشد وطأة في المناطق الواقعة خارج مراكز السكان الأساسية وبين المتشردين داخليًا، وفي بعض المقاطعات، كانت هناك تقارير لسكان يجولون بحثًا عن الثمار والجذور والأوراق البرية باعتبارها وسيلتهم الرئيسية للبقاء على قيد الحياة، وقد أبلغ القادة والإداريون المحليون أيضًا عن حدوث عدة حالات سوء تغذية، أسفر بعضها عن وفاة بعض الأطفال، وذلك على الرغم من عدم التأكيد على هذا من قبل وحدة مراقبة الأمن الغذائي، ويتوقع عددٌ كبير من المشاركين في المناقشة الجماعية المحورية وقوع

"كارثة" في غضون الأشهر القادمة وقد أشاروا أيضًا إلى أن الجوع سيفضي إلى إصابة السكان بحالة من الاضطراب." (ص. 5).

[4] الوكالة السودانية للإغاثة وإعادة التعمير "Humanitarian Situation In Blue Nile," ("الوضع الإنساني في النيل الأزرق")، 21 يونيو2017، محفوظ في ملف لدى حركة كفاية، الأمم المتحدة. المفوض السامي لشؤون اللاجئين، " South Sudan Situation: Regional Update, 16-31 May 2017," (الوضع في جنوب السودان: تحديث إقليمي، 16-31 مايو عام 2017)، ص 1، 2، متاح على الموقع الإلكتروني http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Regional%20Update%20on%20South%20Sudan%20Situation%20-%2016-31%20May%202017.pdf%.

[5] يمثل حزب الأمة القومي الذي رأسه رئيس الوزراء السابق الصديق المهدي، وحزب المؤتمر السوداني، وتجمع من الأحزاب الأصغر حجمًا، بالإضافة إلى مبادرة المجتمع المدني الذراع السياسية لنداء السودان. وقد شمل تحالف نداء السودان -الذي انطلق في أديس أبابا في ديسمبر 2014- تحت مظلته الجبهة الثورية السودانية، وهو تحالف تشكل في عام 2011 على يد الجماعات المسلحة التي عارضت الحكومة السودانية. وتتكون الجبهة الثورية السودانية من الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال وثلاث جماعات مسلحة أخرى من منطقة دارفور، هي: حركة العدالة والمساواة وحركة تحرير السودان / فصيلي منى مناوي وعبد الواحد النور (حركة تحرير السودان - منى مناوي وحركة تحرير السودان - عبد الواحد النور على التوالي). غير أنّ النزاعات الناشبة بين حركة التحرير وحركات دارفور المسلحة على القيادة التناوبية لجبهة الثورية السودانية قد أدت إلى ظهور فصيلين متنافسين تابعين للجبهة الثورية السودانية بداية من 2015، هما الجبهة الثورية السودانية - أ والجبهة الثورية السودانية - ب، ظلا كلاهما أعضاءً في تحالف نداء السودان.

[6] المجموعة الأولى للديمقراطية السودانية، "A continuation of Failure: The AUHIP sign a Unilateral Road Map Agreement with the NCP," "استمرار الفشل: وقع فريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى اتفاقية خارطة طريق أحادية مع حزب المؤتمر الوطني"، في 22 مارس 2016، وهي متاحة على http://www.democracyfirstgroup.org/a-continuation-of-failure-the-auhip-sign-a-unilateral-road-map-agreement-with-the-ncp/.

[7] انظر على سبيل المثال، خالد التيجاني النور (باللغة العربية)، " 'The end of the ideology of the 'political movement: The aftermath of the demise of the adventures of the 'civilization project' and the 'new Sudan'" إيلات, يونيو 21, 2017, متاحة على منبر-الرأي/224-1-6-6-1-8-8-...3ية-ما-بعد-أفول-مغامرتي-ا شروع-الحضاري-و-السودان-الجديد-بقلم-خالد-التجاني-النور/http://www.sudanile.com/index.php.

[8] ياسر عرمان (باللغة العربية)، "نحو ميلاد ثاني لرؤية السودان الجديد"، حرية، 2 يوليو 2017، متاحة على http://www.hurriyatsudan.com/?p=225236.

[9] سودان تريبون, "مساعد الرئيس السوداني يقول أن مشروع السودان الجديد قد انتهى للأبد". 3 يوليو, 2017, متاحة على http://www.sudantribune.com/spip.php?article62901.

[10] مقابلات هاتفية أجراها مشروع كفاية مع أعضاء بارزين في الحركة، مارس - أبريل 2017.

[11] يمكن الاطلاع على الترجمة الرسمية لاستقالة عبد العزيز الحلو على الرابط التالي خلال الرابط التالي:
https://nubareports.org/file/2017/04/letter.pdf.

[12] Nuba Reports, "Q & A: SPLM/N Deputy Chairman, Commander Abdel-Aziz Hilu," (نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال، القائد عبد العزيز حلو) 10 أبريل 2017، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي https://nubareports.org/q-a-splm-n-deputy-chairman-commander-abdel-aziz-hilu/. من المرجح أن تكون شروط عبد العزيز الحلو مستوحاة من الامتيازات التي حصل عليها جنوب السودان من الحكومة السودانية بموجب بروتوكول مشاكوس لعام 2002، الذي بدأ العملية التي أدت إلى إبرام اتفاق السلام الشامل في عام 2005. وكان بروتوكول مشاكوس اتفاقًا على مبادئ عامة تتعلق بالحكومة والحوكمة من بينها حق جنوب السودان في تقرير المصير. بيد أن هناك شكوك بشأن ما إذا كانت الشروط التي كانت موجودة في مطلع القرن الحادي والعشرين والتي كانت سببًا في إبرام بروتوكول مشاكوس ما زالت موجودة إلى الآن.

[13] للمزيد من المعلومات حول هذه التطورات، تفضل بزيارة بقراءة المقال التالي، " SPLM-N internal strife, the chance for renewal,"(الصراع الداخلي للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، فرصة التجديد)، 10 أبريل 2017، على نوبة ريبورتس وذلك على الرابط التالي : https://nubareports.org/splm-n-internal-strife-the-chance-for-renewal/.

[14] سودان تريبون، "SPLM-N confirms resignation of its deputy chairman," (الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال تؤكد استقالة نائب رئيسها) 18 مارس 2017، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي :
http://www.sudantribune.com/spip.php?article61929.

[15] سودانايل (العربية)، "سودانايل تنشر نص البيان النهائي لاجتماعات المجلس القيادي القومي للحركة الشعبية لتحرير السودان بجبال النوبة "، 3 أبريل 2017، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي:
http://www.sudanile.com/index.php/الأخبار/98493-سودانايل-تنشر-نص-البيان-الختامي-لاجتماعات-المجلس-القيادي-القومي-للحركة-الشعبية-لتحرير-السودان-بجبال-النوبة-جنوب-كردفان.

[16] المصدر السابق

[17] Nuba Reports, "Q & A: SPLM-N Deputy Chairman, Commander Abdel-Aziz Hilu"(نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال، القائد عبد العزيز الحلو) 10 أبريل 2017،

[18] ويبدو أن موقع الأخبار المستقل على شبكة الإنترنت "الجماهير" لديه مصادر موثوقة داخل مجلس تحرير إقليم جبال النوبة / جنوب كردفان، حيث استمر بعرض أخبار بشأن التطورات المتمخضة عن اجتماعه وقت حدوثها. كما أثبت موقع "سودان تريبون" الإخباري اليومي الذي يصدر باللغة الإنجليزية أنه مراقب للأوضاع يمكن التعويل عليه، حيث إنه ظل يقدم التقارير عنها دون انقطاع، كما فعل نوبة ريبورتس وراديو دبنقا. معظم تغطية هذه التطورات في وسائل الإعلام المحلية في السودان وغيرها من المواقع الإخبارية كانت تنقل معظم التقارير من هذه المنابر.

[19] سودانايل (باللغة العربية)، "سودانايل تنشر نص البيان النهائي لاجتماعات المجلس القيادي القومي للحركة الشعبية لتحرير السودان بجبال النوبة "، 3 أبريل 2017،

[20] حوارات هاتفية مع أشخاص مقربين لكلا الجانبين، 5 مايو 2017.

[21] نسخة إلكترونية تمت مشاركتها مع هذا المؤلف، 5 مايو 2017، في الملف.

[22] مجلس تحرير إقليم جبال النوبة (باللغة العربية)، القراران 3 و 4،الصادران في 7 يونيو 2017، نسخ نُشرت عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

[23] الهامش (باللغة العربية)، " El-Hilu declares his acceptance of his nomination to SPLM-N Chair; outlines vision for next period"(الحلو يعلن قبوله التكليف برئاسة الحركة الشعبية وهذه هي رؤيته في المرحلة المقبلة)، 9 يونيو 2017، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي http://www.alhamish.com/الحلو-يعلن-قبوله-بتكليف-رئاسة-الحركة-ا/.

[24] الجماهير (باللغة العربية)، "El-Hilu: my mission is limited. Agar and Arman are combatants with contributions to the movement) (الحلو مهمتي محدودة، وعقار وعرمان مناضلان ولهما إسهامات في الحركة) يونيو 9 2017 , يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي http://www.aljamaheer.net/2017/06/09/الحلو-مهمتي-محددة-و-عقار-و-عرمان-مناضل/.

[25] مجدي الجزولي (باللغة العربية)، "The right of the SPLM-N to self-determination," StillSUDAN blog"حق الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال في تقرير المصير"، مدونة ستيلسودان، 19 أبريل2017، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي https://stillsudan.blogspot.ch/2017/?m=0.

[26] جاءتنا من مصادر موثوقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي, البيان موجود في الملف.

[27] بيان مالك عقار، باللغة العربية، 18 يونيو 2017، محفوظ في ملف لدى حركة كفاية.

[28] ترجمة غير رسمية لبيان مالك عقار، باللغة العربية، 18 يونيو 2017، محفوظ في ملف لدى حركة كفاية.

[29] سودان فيو (باللغة العربية)، "The final communiqué of the NMLC meeting"(البيان النهائي لاجتماعات مجلس تحرير إقليم جبال النوبة بالحركة الشعبية) 25 مارس 2017 يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي http://sudanview.com/2017/03/25/البيان-الختامي-لاجتماعات-مجلس-تحرير-أ/.

[30] مقابلات عبر الهاتف ومراقبة وتحليل مواقع التواصل الاجتماعي من جانب مشروع كفاية (Enough Project).

[31] راديو تمازج, "Death toll rises to 35 in Maban fight"، ("ارتفاع حصيلة القتلى إلى 35 شخص في معركة مابان") 30 مايو 2017- متاح على https://radiotamazuj.org/en/news/article/death-toll-rises-to-35-in-maban-fight.

[32] بيانات من داخل المخيمات التابعة للأمم المتحدة. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، " South Sudan situation, refugees in South Sudan," ("الأوضاع في جنوب السودان، اللاجئين في جنوب السودان"، مايو 2017، متاح على http://data.unhcr.org/SouthSudan/region.php?id=25.

[33] المرجع السابق.

[34] سودان تريبون, "SPLM-N accuses internal group of leading 'political and military coup'"، ("الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال تتهم جماعات داخلية بقيادة "انقلاب سياسي وعسكري"")، 28 مايو 2017، متاح على http://www.sudantribune.com/spip.php?article62587.

[35] سودان تريبون (صادر بالعربية)، "عقار يدعو إلى سد منافذ الأزمة القبلية في النيل الأزرق"، 14 يونيو 2017، متاح على http://www.sudantribune.net/spip.php?iframe&page=imprimable&id_article=17633

[36] تمّ الحصول على البيان من خلال مواقع التواصل الاجتماعي من مسؤولي الاتصالات في الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال، محفوظ في الملف.

[37] تضامن أبناء جبال النوبة في الخارج, "Food shortage in Kau and Warne-Nuba Mountains," ("نقص في الغذاء في كاو ووارني في جبال النوبة")، 11 مارس 2017، متاح على http://www.nubamountains.org/2017/03/11/famine-inkaow-nyaro-nuba-mountains/.

[38] شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات, " Food Security Outlook Update: Food security continues to deteriorate in South Kordofan and Jebel Marra"، "آخر توقعات الأمن الغذائي: استمرار تدهور الأمن الغذائي في جنوب كردفان وجبل مرة"، أبريل 2017، متاح على http://www.fews.net/east-africa/sudan/food-security-outlook-update/april-2017.

[39] الصيحة (صادر بالعربية)، "الحلو يوافق على المقترح الأمريكي للمساعدات بتعديلات"/ 22 مارس 2017، متاح على https://www.assayha.net/play.php?catsmktba=17625.

[40] وحدة تنسيق جنوب كردفان ولنيل الأزرق (SKBNCU), "SKBN CU Humanitarian Update: February 2017," pp. 2, 5, on file with Enough; ("تحديث وحدة تنسيق جنوب كردفان ولنيل الأزرق بشأن الأوضاع الإنسانية: فبراير 2017" الصفحات 2, 5، محفوظ في الملف لدى كفاية؛ South Kordofan Blue Nile Coordination Unit (SKBNCU), "SKBNCU Humanitarian Update: November 2016- January 2017,". (وحدة تنسيق جنوب كردفان ولنيل الأزرق، "تحديث وحدة تنسيق جنوب كردفان ولنيل الأزرق بشأن الأوضاع الإنسانية: نوفمبر 2016- يناير 2017" صفحة 6، محفوظ في الملف لدى كفاية.

[41] بيان صحفي للحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال وإقليم جبال النوبة/جنوب كردفان ومجلس التحرير الإقليمي في 10 أبريل 2017، محفوظ في ملف لدى المؤلف.

[42] أكد مجلس تحرير الحركة الشعبية لتحرير السودان، جبال النوبة/جنوب كردفان هذا الموقف في بيان بتاريخ 6 أبريل 2017، محفوظ في ملف لدى المؤلف.

[43] Sudan Tribune, "SPLMN-Agar proposes to negotiate new framework for peace in Sudan,"، (سودان تريبون، "قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال عقار يعرض التفاوض بشأن إطار عمل جديد للسلام في السودان"، 5 يوليو 2017، متاح على http://www.sudantribune.com/spip.php?article62913.

[44] صوت الهامش (صادر بالعربية)، "مجلس التحرير الإقليمي لجبال النوبة: لا مفاوضات مع النظام قبل عقد المؤتمر الوطني."

[45] سودان تريبون, "Government says SPLM-N rift affects efforts for peace in Sudan, as opposition calls to end it," ("الحكومة تصرح بأن الانشقاقات في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال تؤثر على جهود السلام في السودان، في الوقت الذي تطالب فيه المعارضة بإنهائها")، 27 مارس 2017، متاح على http://www.sudantribune.com/spip.php?article62025.

[46] المرجع السابق. سودان تريبون, " Government says SPLM-N rift affects efforts for peace in Sudan, as opposition calls to end it."، ("الحكومة تصرح بأن الانشقاقات في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال تؤثر على جهود السلام في السودان، في الوقت الذي تطالب فيه المعارضة بإنهائها")

[47] نوبة ريبورتس، "SAF and SPLM-N trade ceasefire breach accusations" "اتهامات خرق وقف اطلاق النار المتبادل بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال" 28 فبراير 2017 متاح على https://nubareports.org/sudan-inside-saf-and-spla-n-trade-ceasefire-breach-accusations/.

[48] ومن ثم فقد أطلقت الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال والحركات في دارفور في الشهور الأخيرة سراح العشرات من جنود الحكومة الذين اعتقلوا على مدار السنوات القليلة الماضية. هذا وقد دفعت عمليات التحرير هذه بالحكومة إلى التعجيل من إطلاق سراح بعض المقاتلين التابعين للحركات المسلحة في دارفور إلا أنها ما زال عليها إطلاق سراح بعض المقاتلين الكبار والكوادر في الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وإلغاء أحكام الإعدام التي أصدرتها المحاكم السودانية بحق قيادات هذه الحركة.

[49] رويترز، "Sudan extends ceasefire by six months" "تمديد السودان ستة أشهر لمدة وقف إطلاق النار" 15 يناير 2017، متاح على http://af.reuters.com/article/sudanNews/idAFL5N1F50DZ. انظر أيضًا نوبة ريبورتس، " Politics of a ceasefire"، "سياسات وقف إطلاق النار" الصادر في 1 يوليو 2017، متاح على https://nubareports.org/sudan-insider-the-politics-of-a-ceasefire-nuba-refugees-consider-next-move-civil-society-facing-death-penalty/.

[50] كونسورتيوم السودان، "Human Rights Update: مارس - مايو 2017"، 29 يونيو 2017، وحدة الإشراف على الأمن الغذائي (FSMU) في ولايات النيل الأزرق وجنوب كردفان، "فترة إعداد التقرير: April 2017: في جنوب كردفان، "يزداد

وضع الأمن الغذائي سوءًا من أي وقت مضى، حيث تعتمد الأسر على استراتيجيات التعايش والتكيف العصيبة للغاية للحفاظ على بقائها"، وحدة التنسيق في ولاية جنوب كردفان والنيل الأزرق، "SKBN CU Humanitarian Update" March 2017 "تحديث وحدة التنسيق في ولاية جنوب كردفان والنيل الأزرق بشأن الأوضاع الإنسانية" مارس 2017، Sudan Relief & Rehabilitation Agency (SRRA) "الوكالة السودانية للإغاثة والتأهيل" "Humanitarian Situation In Blue Nile" "الأوضاع الإنسانية في النيل الأزرق" 21 يونيو 2017.

[51] بالنسبة للحسابات الحديثة، انظر نوبة ريبورتس، "Signs of War Resume in the Nuba Mountains" "علامات استئناف الحرب في جبال النوبة"، 26 نوفمبر 2016، متاح على https://nubareports.org/signs-of-war-resume-in-the-/nuba-mountains؛ نوبة ريبورتس "Lingering conflict in the Nuba Mountains" "الصراع الذي طال أمده في جبال النوبة"، 9 أغسطس 2016، متاح على https://nubareports.org/sudan-insider-lingering-conflict-in-nuba-mts-/peace-talks-in-addis-ababa-saudi-arabia-sudan-south-sudan-crisis-and-the-nuba-mts؛ نوبة ريبورتس، " Sudan Call Prepare to Sign Peace Roadmap, Warplanes Fly in Nuba" "نداء السودان للإعداد لتوقيع خارطة طريق للسلام والطيران الحربي يحلق فوق النوبة" 8 أغسطس 2016، متاح على https://nubareports.org/sudan-call-prepare-to-sign-/peace-roadmap-warplanes-fly-in-nuba؛ Tom Rhodes "توم روديس" " The Sudanese government's war of attrition in South Kordofan" "حرب الاستنزاف التي تشنها الحكومة السودانية على جنوب كردفان"؛ Integrated Regional Information Networks "شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة" 27 (IRIN)، يوليو 2016، متاح على https://www.irinnews.org/feature/2016/07/27/food-frontlines.

[52] Amnesty International, "Sudan: Don't We Matter? Four Years of Unrelenting Attacks Against Civilians in Sudan's South Kordofan State" (London:منظمة العفو الدولية، السودان: ألسنا ذو أهمية؟ أربعة أعوام من الهجمات القاسية ضد المدنيين في ولاية جنوب كردفان السودانية) لندن: أغسطس 2015، متاح على https://www.amnesty.org/en/documents/afr54/2162/2015/en/.

[53] رويترز، "Sudan extends ceasefire ahead of expected lifting of U.S. trade embargo" "السودان تمدد فترة وقف إطلاق النار قبيل الرفع المتوقع للحظر التجاري الأمريكي المفروض عليها" 2 يوليو 2017، متاح على http://www.reuters.com/article/us-sudan-ceasefire-idUSKBN19N0TQ?il=0.

[54] عمل الأمر التنفيذي للرئيس أوباما الذي يسمح باتخاذ إجراء على ربط الرفع الدائم للعقوبات بتقييم مستوى التزام السودان بالشروط المحددة مسبقًا في المسارات الخمسة التي اتفقت عليها مع حكومة الولايات المتحدة في النصف الثاني من 2016، على أن يتم تقديم هذا التقييم إلى الرئيس التالي لأوباما بحلول يوليو 2017. وتتمثل هذه المسارات فيما يلي: (1) التعاون في مكافحة الإرهاب؛ (2) التعاون في مواجهة جيش الرب للمقاومة (LRA)؛ (3) الالتزام بإنهاء الأعمال العدائية في مناطق الصراع في السودان؛ (4) إنهاء دعم جماعات المعارضة المسلحة في جنوب السودان؛ (5) توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

[55] 21 "Sudan to get 170 Russian T-72 tanks"، Defense Aerospace سبتمبر 2016، (المجال الجوي الدفاعي) "السودان بصدد الحصول على 170 دبابة روسية من طراز 21 "T-72 سبتمبر 2016، متاح على http://www.defense-aerospace.com/articles-view/release/3/177245/sudan-to-soon-receive-170-russian-t_72-tanks.html.

[56] 28 "Sudan orders six Chinese-made FTC-2000 trainer jets"، African Aerospace Online News Service فبراير 2017، (خدمة الأخبار على الإنترنت للمجال الجوي الإفريقي) ، "السودان تطلب ست طائرات تدريب صينية نفاثة فئة 28 FTC-2000" فبراير 2017، متاح على http://www.africanaerospace.aero/sudan-orders-six-chinese-made-ftc-trainer-jets.html-2000.

[57] APA News (أخبار اية بي اية) "Sudan buys 35 fighter jets from Russia" "السودان تشتري 35 طائرة مقاتلة نفاثة من روسيا" 28 مارس 2017، متاح على http://apanews.net/en/news/sudan-buys-35-fighter-jets-from-russia.

[58] التغيير، "تحتفل قوات الدعم السريع بتخرج 16.000 مقاتل في مايو"، 11 مايو 2017، متاح على https://www.altaghyeer.info/الدعم-السريع-الجنجويد-تحتفل-بتخريج-16-ا/.

[59] سودان تريبون، "Sudanese president vows to crush rebellion soon" "الرئيس السوداني يتعهد بالقضاء على المتمردين قريبًا"، 13 مايو 2017، متاح على http://www.sudantribune.com/spip.php?article62447.

[60] سودان تريبون، " The SPLM-N insists on comprehensive peace, and says it is standing firm in the face of conspiracies" "تصر الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال على إحلال السلام الشامل وتؤكد على صمودها في مواجهة المؤامرات" 17 أبريل 2017، متاح على http://www.sudantribune.net/spip.php?iframe&page=imprimable&id_article=17121.

[61] The Enough Project, "The Missing Track (مشروع كفاية، "المسار المفقود: The case for a new policy framework between the United States and Sudan" (تقرير بشأن إطار عمل لسياسة جديدة بين الولايات المتحدة والسودان" (واشنطن Washington): يونيو 2017)، متاح على https://enoughproject.org/policy-briefs/the-missing-track.

[62] " Concept note for United States to provide direct humanitarian assistance to SPLM areas of control in South Kordofan and Blue Nile states," (مذكرة مفهوم للولايات المتحدة لتقديم مساعدة إنسانية مباشرة للمناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق) المستندات لدى مشروع كفاية.

[63] سودان تريبون "SPLM-N denies rejection of U.S. humanitarian proposition" "الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال تنفي رفضها للمقترح الإنساني الأمريكي" 20 يناير 2017، متاح على:
http://www.sudantribune.com/spip.php?article61442.

[64] سودان تريبون، "Sudan says SPLM-N must accept U.S. proposal without conditions" "السودان تؤكد على حتمية قبول الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال للمقترح الأمريكي دون أي شروط" 14 مارس 2017، متاح على
http://www.sudantribune.com/spip.php?article61875.

[65] معهد السلام الأمريكي، "U.S. Special Envoy Speaks on Sudan and South Sudan, Am b Donald Booth on the U.S. Role in Seeking an End to Violence" "المبعوث الأمريكي الخاص يتحدث عن السودان وجنوب السودان السفير يناير دونالد بوث حول سعي واشنطن دي سي بوقف العنف" 28:11-27:50 متاح على https://www.usip.org/events/us-special-envoy-speaks-sudan-and-south-sudan.

[66] سودان تريبون، "PLM-N denies rejection of U.S. humanitarian proposition" "الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال تنفي رفض المقترح الإنساني الأمريكي."

[67] سودان تريبون، "SPLM-N, U.S. officials discuss ways to reshape humanitarian proposal" "الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال والمسؤولون الأمريكيون يبحثون سبل إعادة تشكيل المقترح الإنساني" 28 أبريل 2017، متاح على https://www.sudantribune.com/spip.php?iframe&page=imprimable&id_article=62317.

[68] المصدر السابق